التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2012 - 2013

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السادس

الأرض والمقدسات

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الأرض والمقدسات

مقدمة شهدت سنتا 2012–2013 قفزات كبيرة في مشروع تهويد القدس، وتمكنت الجماعات المنادية ببناء "المعبد" وهدم المسجد الأقصى المبارك من الاستحواذ على مكانة سياسية غير مسبوقة، خلال انتخابات سنة 2013. وتمكنت في الوقت عينه من تطوير تنظيمها وعملها وقدرتها على التنسيق. وما لا تخطئه عين أيّ متابع أو باحث، هو أن تهويد القدس هو أحد الأهداف المركزية للدولة الصهيونية، والذي تُسخِّر له الموارد والإمكانات والطاقات، وأنه يتقدم على الأرض بشكلٍ فعال وغير مسبوق؛ وأنه بات يحظى بغطاء أمريكي متزايد.

وما زال التوسع الاستيطاني الإسرائيلي يسير جنباً إلى جنب مع برامج مصادرة الأراضي، وبناء الوحدات السكنية، وتدمير الزراعة الفلسطينية، والسيطرة على المياه الفلسطينية، ومدّ الطرق الالتفافية، وهدم منازل الفلسطينيين. هذا، بالإضافة إلى متابعة حصار قطاع غزة والعدوان العسكري عليه، وتدمير بناه التحتية، وإعاقة الصيد البحري، وغيرها من برامج الاعتداء على الأرض والإنسان.

أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية:

1. المسجد الأقصى المبارك:

أ. تطور الموقف السياسي والديني والقانوني من المسجد الأقصى:

بعد احتلال المسجد الأقصى سنة 1967، سنَّت سلطات الاحتلال قانوناً أسمته "قانون حماية الأماكن المقدسة"، تكوَّن في حينه من خمسة بنود ضمت الحفاظ على الأماكن المقدسة من التدنيس والاعتداء، وحددت عقوبة لمن يعتدي عليها أو على "حرية دخول أعضاء مختلف الأديان إلى الأماكن المقدسة لهم"[1]. في التطبيق، فسرت الحكومة الصهيونية هذا النص عملياً بتوجيه الشرطة الإسرائيلية لمنع اليهود من دخول المسجد الأقصى المبارك، لظروف واعتبارات كثيرة، ووُضع المسجد تحت إدارة وزارة الدفاع، في اعتراف ضمني بأن المسجد الأقصى أرض محتلة شأنه كشأن سائر أراضي الضفة الغربية التي احتلت في حرب سنة 1967، بخلاف ما كانت تقتضيه نظرياً القرارات الصهيونية بضم القدس.

أمام هذه الحقائق التاريخية، شكَّل هذا القانون وتفسيره من قبل الشرطة الإسرائيلية عائقاً أمام الجماعات اليهودية المتطرفة المنادية ببناء المعبد، ومع صعودها التدريجي منذ تسعينيات

القرن العشرين كانت هذه الجماعات أمام خيارين: إما أن تتمكن من سنّ تشريع بديل في الكنيست ينص صراحة على "حقوق اليهود" في المسجد الأقصى، أو أن تلجأ إلى المحاكم الإسرائيلية أملاً في الحصول على تغيير تدريجي في تفسير هذا القانون.

منذ سنة 1993 بدأت هذه الجماعات لعبة تبادل أدوار مع المحاكم الإسرائيلية، فقدمت في أول الأمر استفساراً إلى "المحكمة العليا" سألت فيه إن كان ما تسميه "جبل المعبد" Temple Mount جزءاً من "أرض إسرائيل"، فجاء الرد بالإيجاب، ثم تقدمت مطلع القرن الـ 21 بطلب لدخول اليهود إلى المسجد مرتكزة على الحكم الأول، فصدر في سنة 2003 حكم يسمح بدخول اليهود إلى المسجد، ليغير بذلك مهمة الشرطة الإسرائيلية لأول مرة من منع اليهود من الدخول، إلى السماح لهم. ثم صدر سنة 2005 حكم جديد يبيح دخول اليهود بشكل جماعي "في غير وقت صلاة المسلمين"، لتفصح المحكمة لأول مرة ولو بشكل ضمني عن أجندة تقسيم المسجد الأقصى المبارك. في سنة 2010 قدمت هذه الجماعات طلباً بتقديم القرابين داخل المسجد الأقصى، فردت المحكمة طلبها لأسباب أمنية[2].

ويبدو أن مسار المحاكم هذا قد وصل إلى أقصى ما يمكن تحقيقه، إذ تغيرت بالفعل قواعد الدخول إلى المسجد الأقصى المبارك، ومع تراكم قرارات السماح لليهود بدخول المسجد فرادى وجماعات، تبدلت مهمة الشرطة الإسرائيلية من منعهم من الدخول إلى تأمين الحماية لهم ولاقتحاماتهم، وتشكلت قوة خاصة لحماية اليهود داخل المسجد، وفُرض مجال أمني من الكاميرات والمجسات الحرارية وبرامج المحاكاة ثلاثية الأبعاد على المسجد الأقصى المبارك بكامل أجزائه المسقوفة وغير المسقوفة.

وبالرغم مما أنتجه هذا المسار من وقائع على الأرض، وجدت الجماعات اليهودية المتطرفة نفسها أمام خيار الذهاب إلى الكنيست من جديد لاستكمال مشروعها، وأمام إغراء امتلاكها لمجموعة ضغط محدودة تتكون من سبعة نواب في الكنيست السابق؛ قدّم نواب هذه المجموعة في 2012/8/9 مشروعاً لتقسيم المسجد الأقصى تقسيماً زمانياً تاماً، بواقع تسع ساعات يومياً للمصلين اليهود، وتسع ساعات يومياً للمصلين المسلمين، وقَصْر الدخول إليه على اليهود في الأعياد اليهودية وعلى المسلمين في الأعياد الإسلامية[3]. وبالرغم من سحب رئيس الكنيست هذا البند من التداول في تلك الجلسة خوفاً من تداعيات مناقشته، إلا أن هذا المشروع أفصح بشكل واضح، لا يحتمل اللبس أو التأويل، عن أهداف تلك الجماعات.

جاءت انتخابات الكنيست الـ 19 في 2013/1/22 لتمنح جماعات المعبد تأثيراً سياسياً أكبر، ومع تشكيل الحكومة المنبثقة عن تلك الانتخابات بات لهم كتلة من ستة وزراء ونواب وزراء، هم[4]:

1. أوري أريل Uri Ariel أحد أكبر دعاة الاقتحامات الدائمة للمسجد، وأحد مقتحميه الدائمين، من حزب البيت اليهودي، وزيراً للإسكان والبناء.
2. نفتالي بينت من حزب البيت اليهودي وزيراً للصناعة والتجارة والعمل والشؤون الدينية، ومتولياً لحقيبة القدس.
3. داني دانون Danny Danon صاحب مشروع قانون منع أذان الفجر في المساجد، من حزب الليكود، نائباً لوزير الدفاع.
4. زئيف ألكين Zeev Elkin صاحب مشروع قانون التقسيم الزماني للأقصى الذي قُدّم في 2012/8/9، نائباً لوزير الخارجية.
5. تسيبي حوتوفلي Tzipi Hotovely شريكة دانون في مشروع منع الأذان، من حزب الليكود، نائب وزير النقل والبنية التحتية.
6. إيلي بن دهان Eli Ben–Dahan من حزب البيت اليهودي، نائب وزير الأديان.

إضافة إلى موقعين قياديين على مستوى الكنيست هما: الحاخام موشيه فيجلين من كتلة الليكود – "إسرائيل بيتنا" البرلمانية نائباً لرئيس الكنيست، وميري ريغف Miri Regev رئيسة لجنة الداخلية والأمن في الكنيست[5].

على الرغم من هذا التقدم غير المسبوق، لم تَعُد تلك الجماعات لتقديم مشروع قانون جديد للتقسيم في الكنيست، بل آثرت استخدام سلطاتها الجديدة في الضغط على أجهزة الدولة لتحقيق تقدم في أجندتها، فطرحت للتداول فكرة مقتضاها أن المسجد الأقصى ليس تحت السيادة الإسرائيلية، وأن على أجهزة الدولة بأكملها أن تدرس كيفية إخضاعه للسيادة الإسرائيلية، فانعقدت لجنة الداخلية والأمن لمناقشة هذا الموضوع أكثر من مرة، كما ناقشه تقرير خاص لمدعي عام الدولة، وخرجت بدءاً من 2013/4/14 مسيرات واعتصامات لهذه الجماعات تحت هذا العنوان لاستثارة الرأي العام، وبدأت تحت سقف هذه الحملة ثلاثة مسارات متوازية:

1. مسار الضغط على الشرطة الإسرائيلية لتعديل قواعد الدخول إلى المسجد، وتقييد دخول المسلمين إليه مع التركيز على الأوقات المستهدفة بالتقسيم، وبالذات وقت الضحى، وقد أدى هذا الضغط لإدخال تعديلات منهجية في قواعد الدخول التي تفرضها الشرطة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وإلى اعتداءات أمنية متواصلة على المسلمين المرابطين فيه.
2. مسار التضييق على أعمال الأوقاف الإسلامية، وفرض رقابة على أعمال الترميم التي تجريها.
3. مسار الإلغاء السياسي للوضع القائم، وتوّج هذا المسار في 2014/2/25 مع طرح بند "نزع السيادة الأردنية" عن المسجد الأقصى للنقاش في الكنيست[6]. وواقع الأمر أن للأردن سلطات

إدارية محدودة على المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية، من خلال دائرة الأوقاف الإسلامية ومجلس الأوقاف، أما السيادة فمفهوم مرتبط بامتلاك القوة القهرية، وبالقدرة على فرض القانون باستخدام هذه القوة وهي بحكم الأمر الواقع بيد الاحتلال بالفعل.

وتنظر جماعات المعبد إلى ما حصل سنة 1967 من تكريس لسلطة الأوقاف الإدارية على المسجد الأقصى بوصفها خطيئة تاريخية، وهي تتطلع اليوم إلى استخدام نفوذها الجديد لتصحيح هذا المسار، ولوضع المسجد الأقصى المبارك تحت سلطة وزارة الأديان الإسرائيلية ليدار من قبل الدولة الصهيونية مباشرة، مستغلة حالة الفراغ الإقليمي من حولها، والدعم الأمريكي غير المسبوق لأجندتها، وقد تجلى ذلك في الوثيقة التي كشفت عنها مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2013/10/11، إذ تقدمت مجموعة "القيادة اليهودية" داخل حزب الليكود بمخطط إلى وزير الأديان يشمل التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، والأسس التي يجب أن تديره على أساسها وزارة الأديان الإسرائيلية. وأفصح المخطط صراحة لأول مرة عن خطة للتقسيم المكاني للمسجد، ويستهدف المخطط تحديد مساحتين لصلاة اليهود في الساحات الشرقية للمسجد: الأولى باللون الأخضر وتخصص للصلوات الفردية لليهود، والثانية باللون الأحمر وتخصص للصلوات الجماعية، حسبما تشير الخريطة التالية[7]:

خريطة 6/1: مخطط التقسيم المكاني للمسجد الأقصى

إلى جانب النفوذ السياسي داخل الكنيست والحكومة الإسرائيلية، شكلت المؤسسات العاملة لتأسيس "المعبد" مكان المسجد الأقصى ائتلافاً لها بات يعرف بـ"الائتلاف من أجل المعبد"، وقد بدأ هذا الائتلاف نشاطه الفعال في 2013/3/21[8]، وقد كشفت تقارير لاحقة بأن عدد مؤسسات هذا الائتلاف بات 19 مؤسسة مسجلة رسمياً[9].

ب. الحفريات والإنشاءات تحت المسجد وفي محيطه:

سُجل آخر ارتفاع في أعداد الحفريات المعلنة قبل تاريخ 2012/8/21، إذ أضيفت أربع حفريات جديدة في الجهة الغربية أبرزها حفريات الحي اليهودي، وحفريات الباب الجديد للبلدة القديمة[10]، وموقع واحد في الجنوب، وآخر في الشمال هو حفرية مغارة الكتان، إذ بدأت سلطات الاحتلال بعمليات تأهيل لهذه المغارة التاريخية المعروفة، وفتحت في كانون الأول/ ديسمبر 2011 في سور مدينة القدس فتحة جديدة إلى الشرق من باب المغارة، اتضح لاحقاً بأنها فتحة لحفرية ألحقت بالمغارة، وادعت السلطات في حينه أنها تشكل مخرج طوارئ لزوار المغارة. وما تزال أعمال الحفر جارية في هذه المغارة التي تمتد بشكل طبيعي مسافة 250م نحو الجنوب، ومن المحتمل أن تكون هذه الأعمال تهدف لإضافة مساحة جنوبية إضافية للمغارة، لربطها بشبكة الأنفاق أسفل المسجد الأقصى المبارك، لتشكل مدخلاً شمالياً لهذه الحفريات[11].

منذ ذلك الحين، يبدو أن أعداد الحفريات قد استقرت، وأن الجهد طوال سنة 2013 قد انصب على أعمال وصل تلك الحفريات ببعضها البعض وتأهيلها للزوار، لتشكل مدينة سياحية متكاملة تحت الأرض.

جدول 6/1: تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب نوعها في الفترة 2012/8/1–2013/8/1[12]

المنطقة		الجهة الجنوبية	الجهة الغربية	الجهة الشمالية	المجموع
نوع الحفريات	مكتملة	5	12	0	**17**
	نشطة	12	13	5	**30**
المجموع		**17**	**25**	**5**	**47**

تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب نوعها
في الفترة 2012/8/1–2013/8/1

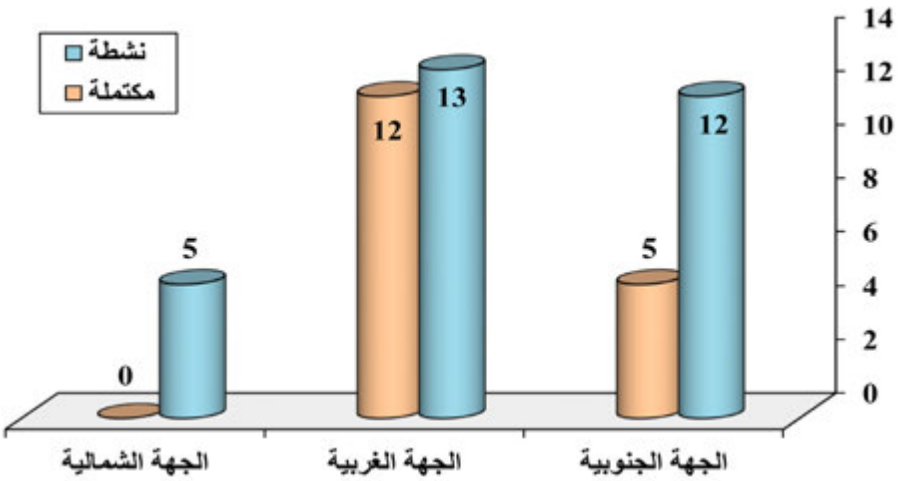

جدول 6/2: تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب جهتها
في الفترة 2011/8/21–2013/8/1[13]

المنطقة	العدد في 2011/8/21	العدد في 2013/8/1	نسبة التغير (%)
الجهة الجنوبية	16	17	6
الجهة الغربية	21	25	19
الجهة الشمالية	4	5	25
المجموع	**41**	**47**	**15**

تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب جهتها
في الفترة 2011/8/21–2013/8/1

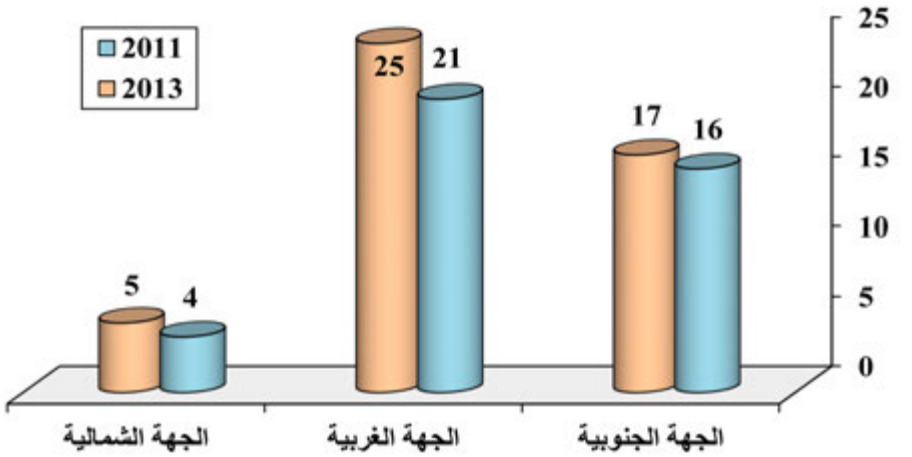

شهدت سنة 2013 تبلور تصور جديد للإنشاءات في محيط المسجد الأقصى المبارك، وبالذات في المنطقة المحيطة بحائط البراق؛ فبعد أن كانت خطة "القدس القديمة" المعروفة باسم "كيدم يروشلايم" قد قدَّمت في سنة 2007 تصوراً شمل تأسيس معهد ديني في الطرف الغربي لساحة البراق، وكنيس فوق المدرسة التنكزية، فقد باتت تلك الخطة اليوم بمثابة خطة الحد الأدنى التي تتوافق عليها مختلف الأطياف الصهيونية، وتسعى لتحقيق إضافات عليها تتفاوت من فريق إلى آخر. وقد بقيت الإضافات محل جدل إلى أن شهدت سنة 2013 إقرار مجموعة أبنية جديدة غرب المسجد الأقصى شملت:

1. معهد المعبد The Temple Institute وبيت الجوهر مكان المعهد التوراتي الذي كان مقترحاً في مخطط "القدس القديمة"، وهي أبنية أكبر مساحة وأعلى ارتفاعاً من المعهد المقترح.
2. خطة تأسيس "بيت شتراوس" Strauss House: كبناء تهويدي جديد شمال ساحة البراق مكون من ثلاثة طوابق وبمساحة 900 متر مربع[14]، مكان المبنى ذي الطابق الواحد الذي كان مقترحاً سابقاً، وكانت مخططاته قد طرحت للإقرار سنة 2010، وفي 2013/2/6 هدمت قناطر حجرية في المنطقة لحفر أساسات هذا المجمع[15].
3. مخطط شارانسكي Natan Sharansky: لبناء أدراج واسعة وساحات على مستوى ساحة البراق نفسه من جهة الجنوب، بحيث تشكل توسعة لساحة البراق (المبكى)، أو ما يعرف باللغة الإنجليزية Western Wall Plaza.

صورة كيدم 1

خطة توسعة ساحة البراق (المبكى)[16]

صورة بيت شتراوس

أما من جهة الجنوب، فقد أُقر في 2012/2/13 مخطط بناء المشروع الأهم والأكبر في "خطة القدس القديمة"، وبات اليوم يُعرف بـ"مركز القِدَم"، وسيبنى في سلوان قبالة أسوار البلدة القديمة للقدس على أرض تبلغ مساحتها 5,420م^2، وسيتكون من أربعة طوابق بمساحة بناء إجمالية تصل إلى 16,032م^2، ما يجعله أضخم معلم تهويدي أُقر حتى الآن في محيط المسجد الأقصى من الجهات الأربع[17].

صورة مخطط مركز القِدَم في سلوان

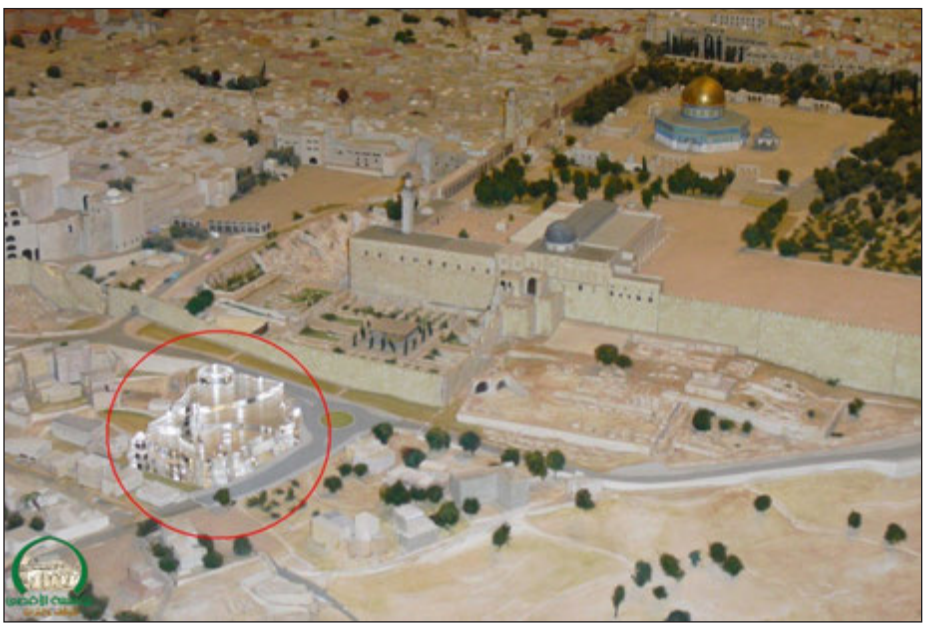

قضية تلة المغاربة[18]:

كانت سلطات الاحتلال قد حددت مهلة شهر من تاريخ 2011/10/28 لهدم تلة المغاربة، ما أثار في ذلك الوقت موجة من التحركات الشعبية في مصر والأردن والداخل الفلسطيني، اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي أمامها للتراجع عن خطة الهدم في اللحظات الأخيرة من مساء 2011/11/27. عقب هذا التراجع، جُمّد العمل في الموقع لعدة أشهر، لكنه استؤنف بدءاً من أيار/ مايو 2012 بشكل صامت، واستخدمت في عمليات الهدم الفؤوس والمعاول تجنباً للفت النظر وحتى لا تتسبب أعمال الهدم بأيّ أنشطة احتجاجية[19]. وقد أفادت تقارير صحفية في 2012/7/9 بأن شاحنة محملة بالأتربة والركام قد أُخرجت من الموقع في تلك الليلة[20]. على مستوى اليونسكو، ما يزال بند "طريق المغاربة الصاعد"، وهو الاسم الفني للتلة، بنداً ثابتاً على جدول أعمال المجلس التنفيذي لليونسكو، دون أن يتحقق في هذا الملف أيّ اختراق يذكر.

ج. التواجد اليهودي داخل المسجد والتدخل في إدارته:

شهدت سنة 2013 تكثيفاً عالياً لاقتحامات المسجد الأقصى كماً ونوعاً، ولعل أبرز التطورات في هذا المجال يمكن تلخيصها بالآتي:

1. قيادة الشخصيات الرسمية للاقتحامات: فمع وصول شخصيات من جماعات المعبد إلى مواقع نيابية ووزارية متقدمة، باتت تلك الشخصيات تتولى الدعوة للاقتحام والتشجيع عليها، وتصدَّر وزير الإسكان أوري أريل ونائب رئيس الكنيست موشيه فيجلين دعوات الاقتحام المتتالية للمسجد.
2. الاقتحامات الدورية لأفراد الجيش: إذ أُدخل في الجيش برنامج جديد لتعريف المجندين بـ"جبل المعبد"، ينفذ بموجبه اقتحامان أسبوعيان، اقتحام للمجندين الذكور، وآخر للمجندات الإناث، وتضم كل مجموعة في العادة ستين مجنداً أو مجندة، وتفرض الشرطة الإسرائيلية بالتزامن مع هذا الاقتحام إغلاقاً تاماً للمسجد في أغلب الأحيان.

صورة لاقتحامات الجنود

صورة لاقتحامات المجندات

أما على مستوى التدخل في إدارة المسجد فقد كثفت قوات الاحتلال القيود التي تفرضها على المصلين في المسجد، وأقيمت صلوات الجمعة في 15 و22 و2013/3/29 والمسجد شبه فارغ من المصلين تقريباً، وأخضعت أعمال الترميم التي قامت بها الأوقاف لمراقبة لصيقة، وأجرت الشرطة الإسرائيلية جولات تفتيش على تلك الأعمال وقامت بتصويرها وأوقفت العمل بها، بل واستدعت طواقم الأوقاف التي تعمل فيها للتحقيق كما حصل في 2013/5/28[21].

وقد تطور خلال العامين الماضيين سياسة منع موظفي الأوقاف من دخول المسجد الأقصى المبارك، إذ أصدرت سلطات الاحتلال في 2012/9/6، أمراً بمنع مدير المسجد الأقصى الشيخ ناجح بكيرات من دخوله بعد ثلاثة أيام فقط من تعيينه، واعتقلته في 2012/9/16 مدة يومين لاقترابه من المسجد الأقصى مسافة تقل عن عشرين متراً[22]، وقد جُدد هذا المنع في 2013/3/3[23]، وأعيد تجديده

مرة أخرى في 2013/9/11[24]. في مقابل ذلك، اكتفت وزارة الأوقاف الأردنية بإدانة هذا المنع بعد فرضه بأيام[25]، ومع تجديد المنع مرتين لم تجد أمامها إلا تنحية الشيخ ناجح بكيرات من منصبه مديراً للمسجد الأقصى في 2014/2/17.

2. المقدسات الإسلامية في القدس:

كانت مقبرة مأمن الله، الواقعة إلى الغرب من البلدة القديمة للقدس، المَقْدَس الإسلامي الأبرز الذي تعرض للانتهاك خلال هذه الفترة، إذ تواصلت أعمال الحفر فيها لتأسيس "مركز الكرامة الإنسانية – التسامح"، وقد كشفت مؤسسة الأقصى في 2013/3/19 عن عشر مخططات تهويدية للمقبرة تبتلع بالكامل مساحة الـ 25 دونماً المتبقية منها، بينها تطوير لـ"حديقة الاستقلال"، ومخزن لآليات البلدية، وممرات للمشي والتنزه، ومجمع للمحاكم[26]، وقد عادت الحكومة الإسرائيلية وأعلنت في 2013/6/10 تراجعها عن مشروع بناء مجمع المحاكم على أرض المقبرة[27]، مع بقاء بقية المشروعات قائمة.

3. المقدسات المسيحية في القدس:

أ. اتفاقية الفاتيكان:

في مطلع سنة 2012 أعلنت اللجنة المشتركة بين الفاتيكان و"إسرائيل" لمناقشة مصير أملاك الفاتيكان وامتيازاته الضرائبية عن تحقيق تقدم على طريق توقيع اتفاق ينظم هذه المسألة بين الطرفين، وجرى تحديد حزيران/يونيو 2012 كموعد لانعقاد الجولة التالية من الجولات التفاوضية أملاً في الوصول إلى اتفاق[28]. لم يعلن الفاتيكان فحوى الاتفاق المرتقب، وهو ما ترك مجالاً واسعاً للتخمين. وتتلخص نقاط الخطورة التي حذرت منها مصادر فلسطينية وعربية متعددة في السلطة الفلسطينية والأردن والمغرب[29]، في نقطتين أساسيتين:

1. أن الاتفاقية قد تعترف ضمناً بالسيادة الإسرائيلية على القدس والأراضي المحتلة سنة 1967، إذ إن التصرف بأملاك الكنيسة في مدينة القدس سيتم باتفاق مع السلطات الإسرائيلية، ولا سيّما تلك الأملاك في الشطر الشرقي من المدينة، وهو ما يعني تسليم الفاتيكان الضمني —بما يمثله من ثقل ديني— بشرعية السيادة الإسرائيلية على هذه الأراضي.
2. المصير المبهم لصالة العشاء الأخير، إذ تعتقد عدد من الطوائف المسيحية بأن العشاء الأخير الموصوف في الإنجيل لعيسى عليه السلام مع حواريه قد تمّ في القاعة العلوية من المبنى المعروف اليوم بمسجد ومقام النبي داوود، وهو مقام كان تحت الرعاية التاريخية لعائلة الدجاني المقدسية، وكان المسيحيون قبل الاحتلال يتمكنون من زيارة هذه القاعة داخل المقام.

بعد احتلال المدينة سنة 1948، سلّمت سلطات الاحتلال إدارة المكان لوزارة الأديان الإسرائيلية، وتمّ تحويل المقام إلى كنيس لليهود السفارديم Sephardim. وقد تسرب للإعلام خلال سنة 2012 بأن الفاتيكان قد يوافق على بقاء المبنى تحت الإدارة اليهودية مقابل السماح للرهبان الفرنسيسكان بإدارة قاعة العشاء الأخير، أو زيارتها في أوقات محددة من السنة.

وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2013، كان التفاوض على هذه الاتفاقية ما يزال جارياً، ولم تصل بعد إلى مرحلة التوقيع.

ب. الاعتداء على الكنائس والأديرة:

شهدت سنتا 2012–2013 تكثيفاً في اعتداءات حركة "دفع الثمن" Tag Mehir (price tag) Organization الاستيطانية، وهي اعتداءات طالت المقدسات المسيحية بالإحراق وبكتابة العبارات المسيئة. وقد سُجل في 2012/2/7 اعتداء على دير المصلبة[30]، وفي 2012/2/20 نفذ اعتداء مشابه على الكنيسة المعمدانية غربي القدس[31]، أما في 2012/9/4 فقد أحرق مدخل دير اللطرون غربي القدس، وكتبت على جدرانه عبارات مسيئة[32].

ج. تضاؤل عدد المسيحيين في القدس:

ما يزال الوجود المسيحي العربي يواجه خطر الانقراض، فمع نهاية سنة 2012 بلغ عدد المسيحيين العرب في مدينة القدس 11,800 شخصاً فقط[33]، أي بزيادة طفيفة قدرها 200 شخصاً على مدى سنتين. إذ كان عددهم سنة 2010 يبلغ 11,600 شخصاً[34]، وهم بذلك يشكلون أقل من 4% من السكان العرب للمدينة مع نهاية سنة 2012، وأقل من 1.5% من إجمالي سكان المدينة للسنة ذاتها.

4. المقدسات الإسلامية والمسيحية في بقية أنحاء فلسطين:

واصلت حركة دفع الثمن الاستيطانية المتطرفة اعتداءاتها على المقدسات الإسلامية والمسيحية خلال سنتي 2012–2013، وواصل أفرادها كذلك الإفلات من أيّ محاسبة. ورفضت الحكومة الإسرائيلية في 2013/6/17 تصنيف هذه الحركة كحركة إرهابية[35]. ويبدو أن الدولة الصهيونية مرتاحة للدور الذي تمارسه هذه الحركة في إرهاب الفلسطينيين وإشعارهم بالتهديد الدائم.

فخلال سنة 2012، أحصت مؤسسة التضامن 18 اعتداء على المقدسات معظمها كانت من تنفيذ حركة دفع الثمن الاستيطانية المتطرفة، إضافة إلى دمار كلي أو جزئي لحق بـ 34 مسجداً خلال عملية عمود السحاب أو حجارة السجيل على قطاع غزة. كما أحصت 13 اعتداء خلال سنة 2013، أي بمجموع 31 اعتداء على مدى سنتين، يفصّلها الجدول الآتي:

جدول 6/3: أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات في بقية أنحاء فلسطين التاريخية 2012–2013[63]

التاريخ	الحدث
2012/1/3	سلطات الاحتلال تصادر مكبرات الصوت الخاصة بمسجد محمد الفاتح في مدينة يافا المحتلة سنة 1948 وتمنع الأذان.
2012/1/11	مجموعة من المستوطنين تكتب شعارات مسيئة للإسلام والرسول محمد ﷺ على جدران مسجد علي بن أبي طالب في قرية دير استيا قضاء سلفيت.
2012/1/25	مجموعة من المستوطنين تحطم عدداً من القبور في مقبرة مدينة بيسان المحتلة سنة 1948.
2012/2/13	المحكمة الإسرائيلية العليا تصدر قراراً يقضي بمنع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في مسجد سلمان الفارسي في قرية بورين قضاء مدينة نابلس.
2012/2/19	متطرفون يهود يلحقون أضراراً بمسجد وادي عارة في الأراضي المحتلة سنة 1948.
2012/2/27	مجموعة كبيرة من المستوطنين تقتحم مسجد النبي يونس في بلدة حلحول شمال الخليل ويؤدون طقوس يهودية داخل المسجد.
2012/4/9	بلدية عسقلان المحتلة سنة 1948 تحول المقبرة الإسلامية في المدينة إلى موقف للسيارات.
2012/4/10	جرافات الاحتلال تهدم ضريح الشهيد عز الدين القسام في المقبرة الإسلامية في مدينة يافا المحتلة سنة 1948.
2012/6/18	مستوطنون يهود يحرقون مسجد قرية جبع شمال شرق القدس المحتلة.
2012/7/10	شركة إسرائيلية تشرع بحفريات ضخمة في مقبرة الشيخ مؤنس قضاء يافا المحتلة سنة 1948، لبناء سكن طلابي لجامعة تل أبيب.
2012/7/18	عضو الكنيست المتطرف ميخائيل بن آري Michael Ben Ari يمزق نسخة من الإنجيل أمام وسائل الإعلام ويصفه بأنه "كتاب حقير".
2012/7/23	وزارة الإسكان الإسرائيلية تجرف عشرات القبور الإسلامية في مقبرة قرية مجدل صادق المهجرة سنة 1948.
2012/8/10	عدد من عناصر الشرطة الإسرائيلية يقتحمون مسجد بلدة الطيرة المحتلة سنة 1948 ويفتشونه.
2012/8/27	قوات الاحتلال تسلّم لجنة إعمار مسجد أبو عبيدة في وادي السمن جنوب الخليل قراراً بوقف عمليات البناء في المسجد.
2012/9/13	مستوطنون متطرفون يخطّون شعارات عنصرية باللغة العبرية على جدران مسجد سلمان الفارسي في مدينة الخليل.
2012/11/19	مستوطنون يحرقون مدخل مسجد الرباط في قرية عوريف قضاء مدينة نابلس.
2012/12/4	جرافات الاحتلال تهدم مسجد المفقرة في بلدة يطا قضاء الخليل وذلك للمرة الثانية خلال سنتين.
2012/12/24	جنود الاحتلال يقتحمون مسجد التقوى في قرية فحمة قضاء جنين.
2013/1/2	عشرات المستوطنين المسلحين يقتحمون مسجد الحميدية الأثريّ في بلدة الخضر قضاء بيت لحم، بعد أن قاموا بخلع أحد نوافذه.
2013/1/14	وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان يقتحم المسجد الإبراهيمي في الخليل، برفقة عدد من زعماء المستوطنين والصحفيين.
2013/1/27	قوات الاحتلال تداهم مسجد المرابطين في بلدة العيزرية، وتشن حملة تفتيش واسعة داخل المسجد.
2013/4/7	مستوطنون يخطون شعارات عنصرية وتهديدات للعرب، على جدران مسجد بلال بن رباح ومسجد صلاح الدين الأيوبي، في قرية تقوع قضاء بيت لحم.
2013/4/24	عشرات جنود الاحتلال يقتحمون مسجد حليمة السعدية في مدينة جنين.
2013/4/30	عشرات المستوطنين يهاجمون مسجد الرباط في قرية عوريف في نابلس ويتلفون محتوياته.
2013/5/12	مجموعة من المستوطنين تنبش عدداً من القبور الموجودة في قرية الساوية قرب نابلس.
2013/5/13	مستوطنون يكتبون شعارات عنصرية على مسجد في قرية أم القطف في وادي عارة داخل المناطق المحتلة سنة 1948.
2013/6/13	متطرفون يهود يخطّون شعارات عنصرية ويرسمون نجوماً سداسية، على عدد من القبور في المقبرة المسيحية الأرثوذكسية في مدينة يافا داخل المناطق المحتلة سنة 1948.
2013/8/21	مستوطنون متطرفون من حركة دفع الثمن يكتبون شعارات عنصرية على جدار دير بيت جمال في القدس، ويلقون عليه زجاجة حارقة.
2013/10/6	مستوطنون يخطون شعارات عنصرية على جدران مسجد في قرية بيت إكسا شمال غرب القدس ويحاولون اقتحامه.
2013/10/9	مستوطنون يرسمون نجوماً سداسية على جدران أحد مساجد قرية برقة قرب نابلس.
2013/12/8	مستوطنون يكتبون عبارات مسيئة على جدران مسجد الهدى في باقة الغربية المحتلة سنة 1948.

ثانياً: سكان القدس في ظلّ الاحتلال

بقي هاجس الديموغرافيا في قلب الهواجس الصهيونية تجاه مدينة القدس، وإذا كانت أجندة تقسيم المسجد الأقصى تحظى بدعم جماعة ضغط من النواب والوزراء، فإن الحد من نمو السكان العرب وتعديل النسب السكانية لصالح السكان اليهود في المدينة هي سياسة معلنة ومحلُّ إجماعٍ لدى الحكومات الصهيونية المتعاقبة؛ وهي الهدف المركزي للمخطط العمراني المعروف بـ"الخطة الهيكلية 2020". باتت أجهزة الدولة، في مواجهة المعضلة المستمرة للهجرة الداخلية لليهود إلى خارج القدس (بشكل يستنزف الزيادة الطبيعية والمهاجرين الجدد من الخارج) تعوّل على طرد السكان العرب، أكثر مما تعول على النجاح في جذب السكان اليهود إلى المدينة، وعلى إبعاد العرب على الأقل عن الأحياء المركزية من حول البلدة القديمة، أملاً في الاستحواذ على هذا المركز.

1. واقع المعركة السكانية[37]:

جدول 6/4: تطور أعداد السكان في القدس (بشقيها الشرقي والغربي) 2010–2012[38]

الفئة	السنة	عدد السكان	النسبة السنوية للنمو السكاني (%)	النسبة إلى إجمالي السكان (%)
الفلسطينيون	2010	283,900	2.9	36
	2011	293,000	3.2	36.4
	2012	300,200	2.6	36.8
اليهود وآخرون*	2010	504,200	1.4	64
	2011	511,400	1.4	63.6
	2012	515,200	0.9	63.2

* تشمل هذه الفئة السكان اليهود والمسيحيين من غير العرب والسكان غير المصنفين دينياً، ويبلغ عدد الآخرين لسنة 2012 قرابة 12,400، ويشكلون 1.5% من سكان المدينة.

أعدد السكان في القدس (بشقيها الشرقي والغربي) 2012

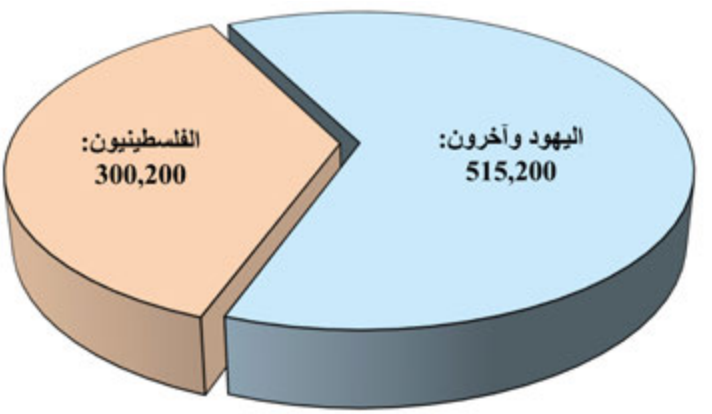

والجدول أعلاه يُنبئنا بأن النمو السكاني للمقدسيين ما زال يسير في معدلات تتفوق على النمو السكاني لليهود، وبأن نسبة الفلسطينيين من سكان المدينة ما تزال في ازدياد. لكن لا بدّ من التنبه لما لا تخبرنا به المصادر الإحصائية الإسرائيلية، وهو أن نسبة غير معروفة بدقة من السكان العرب تسكن اليوم خارج الحدود البلدية للقدس، نتيجة التضييق على السكن والظروف الطاردة للسكان العرب في المدينة، وهؤلاء قد يفقدون بطاقات إقامتهم في القدس، إذا ما تمكنت سلطات الاحتلال من التوصل لآلية للتثبت من أماكن سكنهم، وقررت عزلهم عن المدينة[39].

أما في الشطر الشرقي لمدينة القدس، فحسب معطيات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية The Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS) فإن نسب السكان تطورت على مدى السنوات الأربع بين 2008–2011 على الشكل الآتي:

جدول 6/5: تطور أعداد السكان في الشطر الشرقي للقدس 2008–2011[40]

السنة	2008	2009	2010	2011
العرب	260,800	272,900	280,900	290,200
النسبة (%)	57.2	58.5	59.3	59.6
اليهود	195,500	193,700	192,900	196,400
النسبة (%)	42.8	41.5	40.7	40.4

تطور أعداد السكان في الشطر الشرقي للقدس 2008–2011

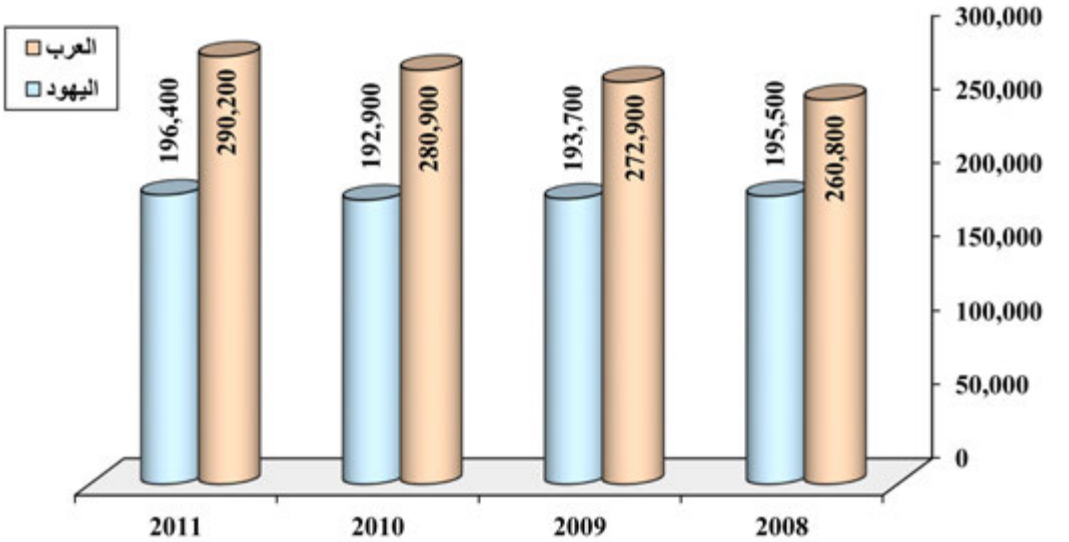

والملاحظ هنا أن الاتجاه لاختلال الميزان الديموغرافي لصالح العرب حاضر بشكل أكبر في الشطر الشرقي من المدينة، وسرعة ازدياد نسبتهم إلى السكان اليهود في الشطر الشرقي أكبر، وهذا عائد إلى ضعف جاذبية الشطر الشرقي للسكان اليهود بالرغم من مشاريع الاستيطان العملاقة التي تبنى فيه.

وبالقراءة المتأنية لكتاب القدس الإحصائي السنوي لسنتي 2012 و2013، وللأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية المتعلقة بالقدس يتبين لدينا ما يلي:

أ. حتى نهاية سنة 2011 ما زال النمو السكاني لليهود في مدينة القدس دون نظيره في عموم دولة الاحتلال، والبالغ 1.7% مقارنة بـ 1.4% في القدس.

ب. يشكل اليهود المتدينون "الحريديم" 30% من السكان اليهود في القدس، مقارنة بـ 9% في عموم "إسرائيل"، وهذا ما يجعلهم حاضرين في القدس بأكثر من ثلاثة أضعاف حضورهم في المجتمع الإسرائيلي[41]، ويجعل منهم السبب الأول الطارد للسكان اليهود العلمانيين من المدينة.

ج. يؤثر الحريديم في المؤشرات الحيوية للسكان اليهود؛ حيث بلغ معدل الخصوبة للنساء اليهوديات في القدس 4.2 مواليد مقابل 3.9 مواليد للنساء العربيات سنة 2010[42]، وبلغ النمو الطبيعي للسكان اليهود (باستثناء عنصر الهجرة) في السنة ذاتها 23 لكل ألف مقابل 27 لكل ألف لدى العرب، بعد أن كان 19 لكل ألف لليهود في سنة 2000[43].

د. هذا الأثر في المؤشرات الحيوية لا ينعكس في النمو السكاني الإجمالي على أيّ حال، فالسكان المتدينون يطردون من العلمانيين أكثر مما تضيفه معدلات نموهم الطبيعي للمدينة. فخلال الفترة 2007–2011 دخل إلى المدينة 56,760 مهاجر يهودي من مناطق أخرى في "إسرائيل"، وخرج منها 89,830، فكانت محصلة الهجرة الداخلية على مدى خمس سنوات خروج 33,070 من سكان المدينة[44]، بينهم 7,500 غادروا خلال سنة 2011 وحدها[45].

هـ. لا تتمكن أرقام الهجرة الخارجية من تعويض الاستنزاف الذي تسببه الهجرة الداخلية السلبية من المدينة، وبالرغم من أن القدس كانت أكثر مدينة تمّ فيها إسكان مهاجرين يهود وافدين من الخارج في سنة 2011، إلا أن عدد أولئك المهاجرين لم يزد عن 2,300 مهاجر[46]، نتيجة اضمحلال الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" عموماً.

و. تتفاوت المستعمرات الكبرى داخل الحدود البلدية للقدس في قدرتها على جذب المستوطنين اليهود. وقد نجحت مخططات تطوير هذه المستعمرات وبناها التحتية في إعادة الجاذبية لبعضها مثل راموت ألون وجيلو. ولعل الجدول الآتي يوضح قدرة المستعمرات الكبرى على جذب السكان اليهود:

جدول 6/6: تطور أعداد السكان في أبرز مستعمرات القدس – سنوات مختارة[47]

السنة	1985	1992	2000	2006	2011
بسجات زئيف Pisgat Ze'ev	14,800	29,400	36,500	38,700	36,800
نيفيه يعكوف Neve Yakov			20,300	19,200	18,700
راموت ألون Ramot Alon	21,100	38,100	38,000	41,000	41,400
جيلو Gilo	23,900	30,400	28,400	25,400	27,800
تلبيوت الشرقية Talpiot	11,800	15,200	12,850	11,100	12,500

ز. في المقابل، تنبئ الأرقام عن وجود اتجاه محدود لدى السكان العرب لمغادرة الأحياء المركزية للقدس، والاتجاه إلى الأطراف، ويبدو أن السياسة الصهيونية المركزة نجحت في تحقيق ذلك؛ فالأحياء الطاردة كانت: البلدة القديمة التي غادرها 1,240 فلسطينياً، وغادر وادي الجوز 430، والشيخ جراح 430، وشعفاط 430. أما الأحياء المُستقبلة للسكان العرب في الهجرة الداخلية، فهي تلك التي عزلها الجدار خارج المدينة؛ حيث استقبل حي كفر عقب 1,060 فلسطينياً، ومخيم شعفاط 690، وعناتا الجديدة 360[48].

2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين:

أ. تكثيف الضغط على حيّ البستان:

كانت سلطات الاحتلال قد اتخذت في سنة 2009 قراراً بهدم 88 عقاراً في حيّ البستان، وقد اتخذ أهالي الحي إجراءات قانونية أمام محاكم الاحتلال للاحتجاج على القرار، لكنهم شكلوا في الوقت عينه حالة شعبية احتجاجية، وأقاموا خيمة دائمة للاعتصام باتت مَحجَّاً دائماً للمناصرين، وأقاموا فيها صلوات الجمعة، وكان تحركهم هذا مصدر حماية لهم من تنفيذ قرارات الهدم. بدأت بلدية الاحتلال باستخدام وسائل متعددة لكسر هذا التحرك الشعبي، فطرحت تسوية تهدف في ظاهرها إلى تخفيف خسارة السكان لكنها في الجوهر كانت تنقل الخلاف إلى صفوف السكان، إذ اقترحت هدم 29 عقار فقط من أصل 88، بمقابل أن يتشارك السكان معاً بقية العقارات. علاوة على ذلك، استهدفت قوات الاحتلال ناشطين في هذه اللجنة بعينهم، مثل الشيخ موسى عودة، الذي حكمت

عليه بالسجن لمدة ثلاثة شهور خلال سنة 2012 لرشقه جنود الاحتلال بالحجارة، كما تعمدت التنكيل بابنه الأصغر مسلم (12 عاماً) إذ اعتقلته أكثر من 12 مرة ووضعته تحت الحبس المنزلي.

حتى نهاية سنة 2012 لم تكن هذه السياسات قد نجحت في كسر التحرك الشعبي لأهالي البستان، فلجأت البلدية للتهديد بالهدم، إذ صرح مسؤولون فيها بأنهم سينفذون الهدم الجماعي في أيلول/ سبتمبر 2012 بحد أقصى إن لم يستجب السكان للتسوية المطروحة، لكنها مع حلول المهلة عادت ورفعت الأمر للكنيست في 2012/9/10، الذي ناقش القضية بدوره ثم أعلن أن اللجنة الخاصة بمراقب عام الدولة ستجري جولة في الحي في 2012/10/26 لبحث تطبيق قانون "البناء والتنظيم" عليه. وفي ظلّ هذا التهديد المتكرر، أرسلت بلدية الاحتلال طواقمها أكثر من 15 مرة خلال سنة 2012 وحدها ليوزعوا أوامر هدم، أو يصوروا ويأخذوا قياسات تمهيداً للهدم، لكنها لم تتمكن من هدم منزل واحد في حيّ البستان خلال عامين من الزمن. غير أن السلطات الإسرائيلية ما زالت تأمل أن تتمكن مع الوقت ومع استمرار الضغط على السكان من إنهاكهم وكسر تحركهم الشعبي.

ب. تفريغ التجمعات البدوية شرق القدس:

مع بداية سنة 2011 تلقى سكان التجمعات البدوية لعرب الجهالين الواقعة في منطقة شرق القدس إنذارات بالإخلاء، وتبين حينها بأن جيش الاحتلال يخطط لتفريغ تلك المنطقة من السكان البدو بشكل تام تمهيداً لاستكمال مقاطع الجدار الشرقية التي تضم كتلة مستعمرات أدوميم Adumim Bloc إلى مدينة القدس. وخلال سنتي 2012–2013 تابع جيش الاحتلال حملته لتنفيذ الإخلاء بوتيرة هادئة محاولاً تجنب لفت الأنظار، وطاردهم على امتداد مناطق ترحالهم في محيط القدس لدفعهم للهجرة إلى نقاط التركز شمال غرب أريحا، حيث يريد أن يفرض عليهم الإقامة. ففي 2012/4/18 هدمت قوات الاحتلال 16 منشأة لعرب الجهالين في شمال القدس[49]، وفي 2012/6/8 هدمت لهم عدة مساكن وحظائر شرق المدينة[50]، واستمرت عمليات الدهم والهدم بشكل متباعد حتى مطلع سنة 2014 حيث هدمت 5 منشآت سكنية في 2014/2/17[51]، وهدمت في 2014/3/12 عدة منشآت سكنية وزراعية[52]. مع بداية حملة التهجير هذه، كان عدد عرب الجهالين في المنطقة يقدر بـ 2,300 شخص[53]، ولم يعرف على وجه الدقة عدد الذين هاجروا منهم من المنطقة تحت وطأة هذه الإجراءات.

3. هدم المنازل والمنشآت:

بلغ عدد الوحدات السكنية المهدمة في القدس 61 منشأة سنة 2012، بينها 14 منشأة هدمها أصحابها هدماً ذاتياً، أما في سنة 2013 فبلغ عدد المنشآت المهدومة 106 منشآت، بينها 14 منشأة هدمها أصحابها هدماً ذاتياً[54].

4. تعمق الأزمة المعيشية للسكان الفلسطينيين:

تستمر الأرقام الصادرة عن المصادر الإسرائيلية بتأكيد الاتجاه العام للفقر لدى المقدسيين، والذي ثبت في محيط 70% منذ سنة 2009.

جدول 6/7: نسب الفقر في مدينة القدس 2010–2011 (%)[55]

الفئة	2010	2011
بين العرب في القدس	77	73
بين اليهود في القدس	25	24
عموم "إسرائيل"	24	25

وقد بين آخر مسح ميداني (المسح الاقتصادي الاجتماعي الذي أجري سنة 2008) بأن 100% من الأحياء العربية في القدس تصنف كأحياء فقيرة، بينما كانت 24% فقط من الأحياء اليهودية تقع في هذا التصنيف[56]. وإذا ما قورنت هذه البيانات ببيانات سوق العمل، والتي تقول بأن نسبة المشاركة في سوق العمل، لدى الذكور الفلسطينيين في القدس (16 عاماً فأكثر)، تبلغ 59% لسنة 2011، بينما تبلغ لدى اليهود 49%[57]؛ فسيكون الاستنتاج الواضح بأن هذا الفقر مفتعل، وناتج عن عملية إفقار منهجية.

5. الأوضاع الميدانية في القدس:

لا يمكن لدراسة تطورات القدس على مدى سنتي 2012–2013 أن تكتمل دون نظرة للوضع الميداني المشتعل الذي شهدته المدينة على مدى السنتين، وبالذات خلال سنة 2012، ويبين البحث الإحصائي بناء على المراجعة اليومية للأحداث في المدينة بأن سنة 2012 وحدها شهدت 78 مواجهة، بالإضافة إلى 6 عمليات طعن بالسكين و21 عملية أخرى، قادت إلى إصابات في صفوف الاحتلال، سواء باستخدام القنابل الحارقة أم الضرب أم الحرق. وكانت العيسوية وسلوان ومخيم شعفاط والبلدة القديمة للقدس البؤر الأساسية لهذا الاشتعال، الذي كان ينتهي عند حاجز قلنديا، ولا يجد له صدىً أو تجاوباً في الضفة الغربية[58].

وشكلت الاقتحامات المتتالية للمسجد الأقصى، واقتحامات طواقم البلدية وأوامر الهدم التي توزعها في الأحياء، وإضراب الأسرى عن الطعام، وبالذات إضراب الأسير المقدسي سامر العيساوي المحاور الأساسية للاشتعال في المدينة.

ثالثاً: التهويد والاستيطان في القدس:

1. تطور العمل بالجدار حول القدس:

على الرغم من التلويح الإعلامي المتكرر من حكومة الاحتلال بإنهاء القاطع الشرقي من الجدار حول مدينة القدس، والذي يضم مستعمرة معاليه أدوميم Ma'ale Adumim وكتل المستعمرات المحيطة بها إلى حدود القدس، ضمن ما يعرف بمشروع إي واحد E1، فواقع الأمر أن العمل في المقاطع المذكورة بقي على حاله خلال سنة 2012، وتفيد إحصائيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة United Nations Office for the Coordination of Huminitarian Affairs–occupied Palestinian territories (OCHA–oPt) أن ما أضيف إلى الجدار خلال الفترة المذكورة كان ثلاثة كيلومترات فقط في الجزء المحيط بقلنديا من جهة الغرب، في أقصى شمال القدس، ليكمل بذلك عزل قلنديا عن امتداداتها الفلسطينية بشكل تام. أما التطورات المتعلقة بالجدار، فيوضحها الجدول الآتي:

جدول 6/8: تطور العمل بالجدار حول القدس في الفترة كانون الأول/ ديسمبر 2011 – كانون الأول/ ديسمبر 2012[59]

الفئة	2011	2012
الطول المكتمل من الجدار (كم)	90	93
النسبة (%)	63	65
المقاطع قيد العمل من الجدار (كم)	14	13
النسبة (%)	10	9
المقاطع المخططة للتنفيذ (كم)	38	37
النسبة (%)	27	26
الطول الإجمالي للجدار (كم)	**142**	**143**

خريطة 6/2: الجدار ونقاط الإغلاق في محيط القدس[60]

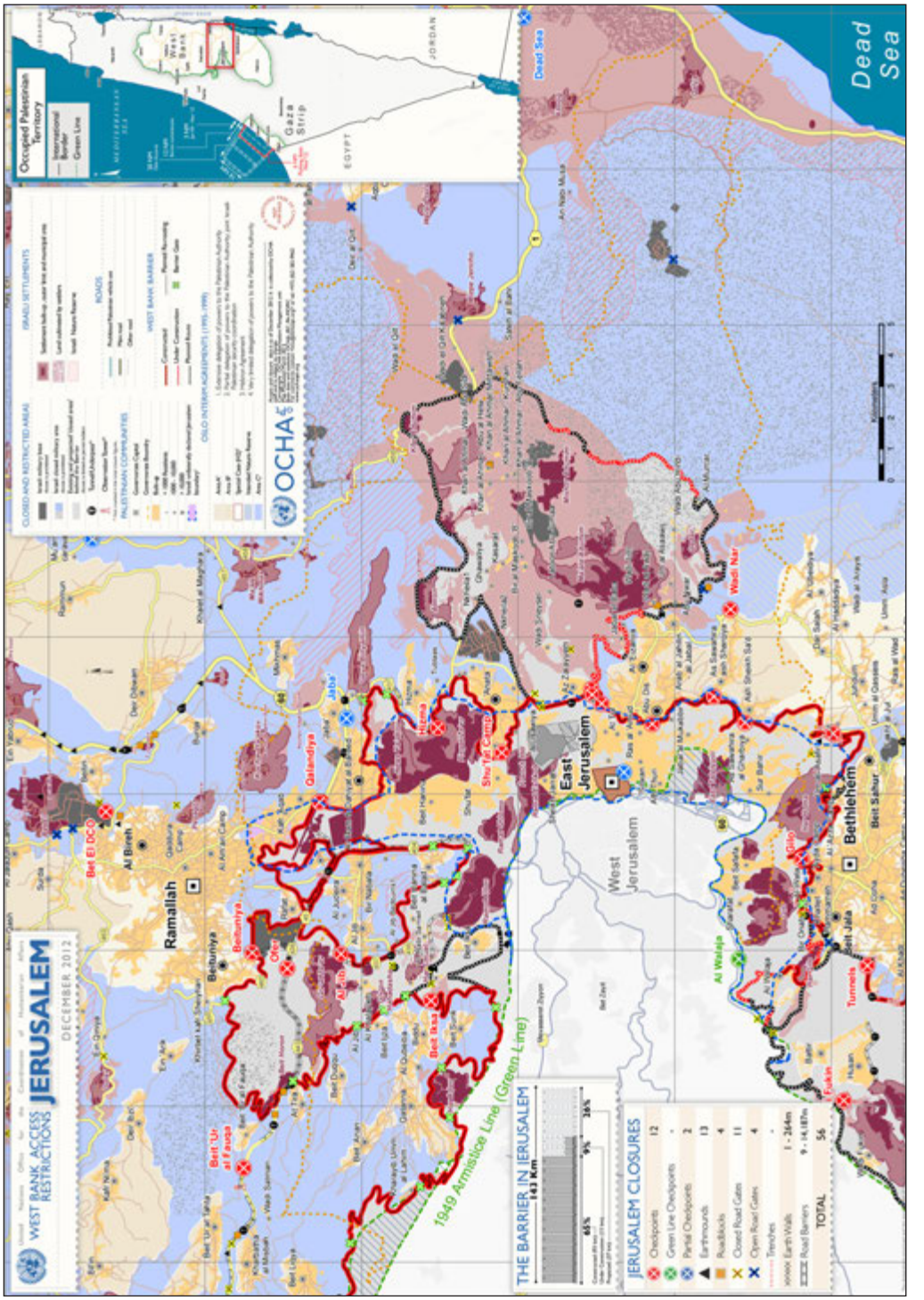

2. تعزيز الاستيطان جنوباً وشمالاً:

شهدت سنتا 2012–2013 وتيرة منتظمة للاستيطان خلالهما، إذ أقر خلال سنة 2012 بناء 12,244 وحدة سكنية، بينما شهدت سنة 2013 إقرار 11,066 وحدة سكنية جديدة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، إلا أن هذه السنة شهدت توزيعاً جغرافياً أكبر لتلك القرارات، وبلغ عدد المستعمرات التي حظيت بإقرار وحدات سكنية جديدة 36 مستعمرة شملت معظم أنحاء الضفة الغربية.

جدول 6/9: الوحدات السكنية المقرة أو المطروحة للبناء في مستعمرات القدس وباقي الضفة الغربية 2012–2013[61]

المنطقة	المستعمرة	2012		2013		المجموع
		عدد الوحدات المقرة أو المطروحة للبناء	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	عدد الوحدات المقرة أو المطروحة للبناء	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	
القدس	رامات شلومو Ramat Shlomo	1,500	10,558	1,918	3,904	**14,462**
	جيلو	942		891		
	جفعات هماتوس Givat HaMatos	4,627		–		
	هار حوما Har Homa	168		210		
	معاليه أدوميم	2,490 (منطقة إي واحد عموماً)		204		
	كفار أدوميم Kfar Adumim			329		
	بسجات زئيف	–		183		
	جفعات زئيف Giv’at Ze’ev	831		131		
	كوخاف يعقوف Kochav Yaakov	–		38		
سلفيت	إيلي زهاف Alei Zahav	–	–	1,144	2,292	**2,292**
	بروخين Bruchin	–		550		
	إلكانا Elkana	–		284		
	ياكير Yaqir	–		160		
	أريل	–		135		
	كريات نيتافيم Kiryat Netafim	–		19		
رام الله	موديعين عيليت Modi’in Ilit	–	106	992	2,099	**2,205**
	تلمون Talmon	–		559		
	بيت إيل Beit El	–		326		
	شيلو Shilo	–		142		
	آدم Adam	106		80		

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

المنطقة	المستعمرة	2012		2013		المجموع
		عدد الوحدات المقرة أو المطروحة للبناء	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	عدد الوحدات المقرة أو المطروحة للبناء	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	
نابلس	إيتمار Itamar	–	452	675	1,217	**1,669**
	جلجال Gilgal	–		234		
	كارني شمرون Karnei Shomron	350		218		
	إيمانويل Immanuel	102		–		
	براخا Bracha	–		90		
بيت لحم	بيتار عيليت Beitar llit	398	1,128	322	601	**1,729**
	إفرات Efrat	207		155		
	جيفعوت	523		–		
	ألون شفوت Alon Shvut	–		60		
	نوكديم Nokdim	–		40		
	تكواع Tko'a	–		24		
الخليل	سنسانا Sansana	–	–	325	700	**700**
	ماعون Ma'on	–		230		
	كرميئيل Karmiel	–		97		
	تينة Tene	–		48		
طوباس	روتم Rotem	–	–	170	170	**170**
قلقيلية	ألماتان Elmatan	–	–	37	52	**52**
	ألفيه مناشيه Alfei Menashe	–		15		
أريحا	ألموج Almog	–	–	31	31	**31**
المجموع		12,244		11,066		**23,310**

أما في القدس على وجه الخصوص، فيمكن قراءة الاتجاهات والتطورات الأساسية للاستيطان فيها من خلال:

استمرار تعزيز مستعمرات القاطع الجنوبي:

خلال السنوات السابقة رُصد اتجاه إسرائيلي واضح لتعزيز مستعمرات جنوب القدس، المكونة أساساً من كتلة مستعمرات هار حوما وجيلو وهار جيلو Har Gilo، وأضيفت لها في سنة 2011 جفعات هماتوس كمستعمرة أساسية ضمن هذه الكتلة. ويمكن عَزْو هذا الاتجاه إلى محاولة البناء على النجاح الذي حققته مستعمرة هار حوما في اجتذاب السكان اليهود، بعد عدة نتائج مخيبة للآمال ظهرت في كتل المستعمرات الشرقية، والشمالية الشرقية إلى حدّ ما، فمستعمرة هار حوما قريبة جداً من المركز التجاري والعمراني اليهودي غربي القدس، كما ترتبط به بطريق مباشر، لا يمر بأي حيّ سكني فلسطيني.

خلال سنتي 2012–2013 لا يبدو أن الاتجاه العام لتعزيز مستعمرات الكتلة الجنوبية قد تغير، إذ أُقر في سنة 2012 بناء 5,737 وحدة سكنية في مستعمرات القاطع الجنوبي، شكلت 54.3% من إجمالي ما أقر في تلك السنة كما يمكن أن نستنتج من الجدول 6/9. العدد الأكبر من الوحدات السكنية كان في جفعات هماتوس، التي جرى إقرار خطة توسعتها بضربة واحدة ضمن ما عدَّته الحكومة الإسرائيلية "إجراءات عقابية" على قرار الاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، فأقرت بناء 4,627 وحدة سكنية بقرار واحد. أما سنة 2013 فشهدت إقرار بناء 1,101 وحدة سكنية في مستعمرات القاطع الجنوبي، أي نحو 28.2% من إجمالي الوحدات السكنية المقرة في القدس خلال تلك السنة. ويبدو أن تباطؤ وتيرة الإقرار سنة 2013 جاءت لإفساح المجال لتطبيق ما أقر من وحدات سكنية في القاطع الجنوبي على مدى سنتي 2011–2012 والبالغ عددها 17,064 وحدة سكنية[62]، ولإفساح المجال في الوقت عينه أمام إنجاز مشاريع البنى التحتية الحيوية لإنجاح التوسع في هذه المنطقة، وأهمها الطريق رقم 50 الذي سيشكل العصب الرابط لمستعمرات القاطع الجنوبي بالمركز اليهودي للمدينة غربي القدس، والذي تعول بلدية الاحتلال عليه في تعميم نجاح حالة هار حوما إلى سائر مستعمرات ذلك القاطع.

رامات شلومو: محاولة للتعزيز من الشمال:

كان من اللافت للنظر خلال سنتي 2012–2013 التوجُّه نحو تعزيز مستعمرات شمال البلدة القديمة، بالتوازي مع تعزيز مستعمرات القاطع الجنوبي، ومحاولة تحقيق اتصال جغرافي بين مستعمرات راموت ألون ورامات شلومو ورامات أشكول Ramat Eshkol، وهي مستعمرات تتمتع بالميزة نفسها التي تتمتع بها هار حوما جنوباً، وهي كونها متصلة بالمركز اليهودي غربي القدس اتصالاً مباشراً، وتشكل امتداداً طبيعياً له. لقد كانت محاولة تعزيز هذا القاطع من المستعمرات محل تساؤل ودراسة لدى المخططين الإسرائيليين، إذ إن عدد سكان مستعمرات هذا القاطع مستقر منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ويحقق نمواً محدوداً، وقرار التوسع في البناء في هذه الكتلة يحمل قدراً من المخاطرة، لكن مؤشرات سنتي 2012–2013 تنبئ بتجاوز هذه المرحلة من التقييم فقد أقر بالفعل بناء 3,418 وحدة سكنية في تلك الكتلة خلال السنتين، كما يوضح الجدول 6/9؛ ولو جمعنا عدد الوحدات السكنية المقرة في قاطع مستعمرات الشمال: رامات شلومو وراموت ألون خلال السنوات 2011–2013، فسنجد أنها تحل في المرحلة الثانية من حيث تركز البناء الجديد فيها، بمجموع 4,953 وحدة سكنية على مدى ثلاث سنوات[63].

وإذا ما نظرنا للخريطة 6/3، فسنجد أن القاطعين الجنوبي والشمالي مجتمعين يشكلان عمودي التخطيط الأساسيين في تطويق البلدة القديمة وعزلها عن الكتلة السكانية العربية، كما أن كلا القاطعين يتميز بالخاصية ذاتها؛ فهما يشكلان امتداداً طبيعياً للمركز اليهودي غربي القدس، ويتصلان به اتصالاً مباشراً، مما قد يسمح بتحقيق جاذبية للسكان اليهود، ويشكل تطويراً أكثر تحفظاً وأكثر واقعية من محاولات التطوير السابقة في المستعمرات الشرقية.

خريطة 6/3: المستعمرات في منطقة القدس

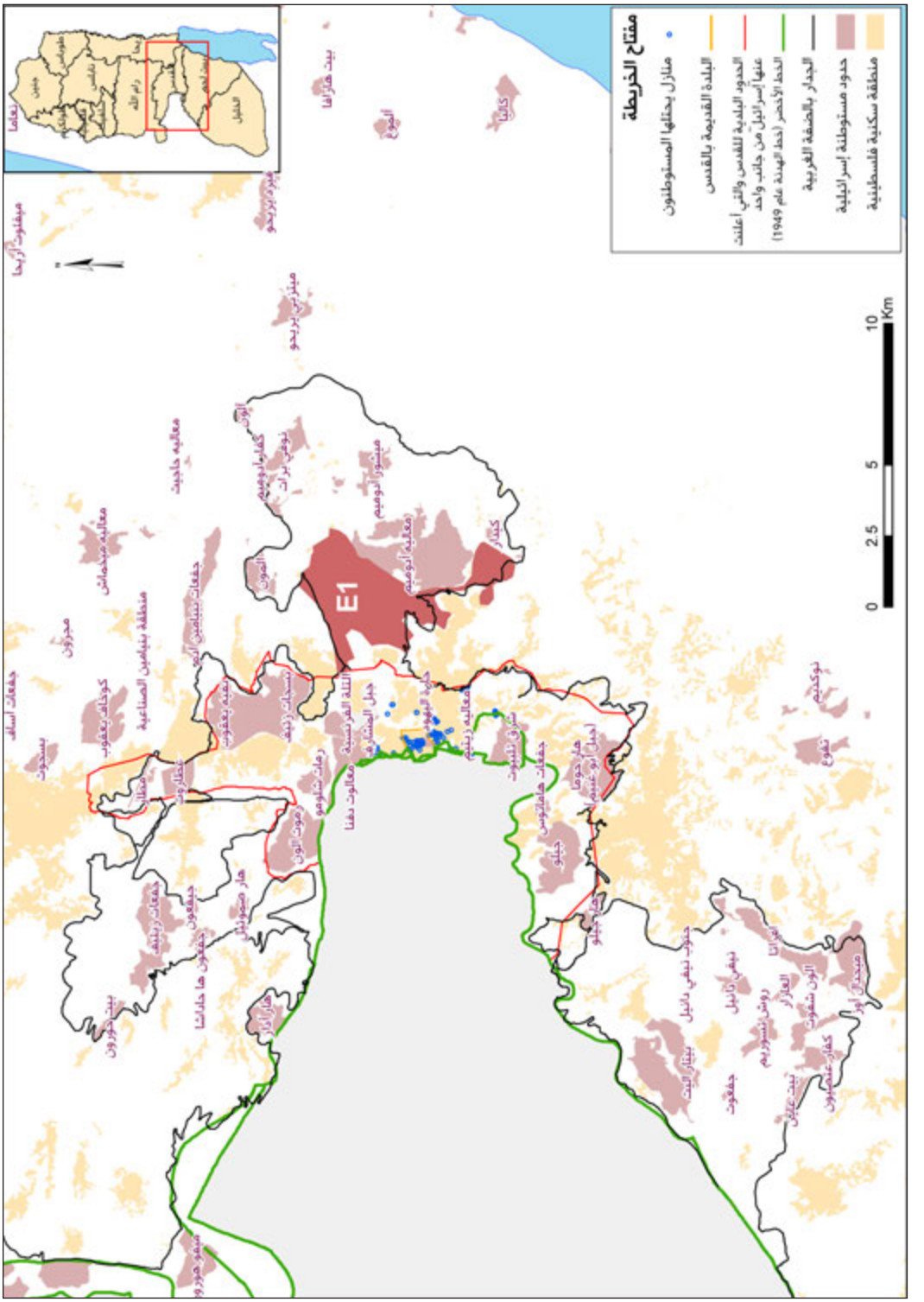

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

كتلة أدوميم: بين السياسة والواقعية:

خلال سنتي 2012–2013 كانت كتلة أدوميم (الواقعة خارج الحدود البلدية التي أعلنها الاحتلال للقدس، والتي تشكل محاولة التمدد اليهودي الأساسية نحو الشرق) هي الكتلة الثالثة من حيث عدد الوحدات السكنية التي أقرت فيها، فعلى مدى سنتين أقر فيها 3,023 وحدة سكنية.

عند دراسة اتجاهات التوسع في كتلة أدوميم على مدى زمني أطول فسنجد أن التوسع خلال 2011 لم يزد عن 40 وحدة سكنية، بينما وصل في 2012 إلى 2,490 وحدة، وانخفض في 2013 إلى 414 وحدة، وقد جاء الإعلان سنة 2012 في اليوم التالي للتصويت على عضوية فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، ضمن "الإجراءات العقابية" الإسرائيلية رداً على هذه الخطوة.

ولا يبدو أن التوسع باتجاه كتلة أدوميم يشكل سياسة ثابتة، بل جاء كردّ فعل متعمد على تطور سياسي استفز الحكومة الإسرائيلية، فكتلة أدوميم هي الكتلة الأعجز عن استقطاب السكان اليهود في محيط القدس. وبالرغم من كونها توازي بمساحتها مساحة بلدية القدس بأكملها إلا أن عدد السكان فيها لم يزد إلا بنحو سبعة آلاف مستوطن خلال عشر سنوات، حيث بلغ العدد في نهاية سنة 2011 نحو 36 ألف مستوطن[64]. في الوقت عينه، تشكّل في السنوات الماضية موقف أمريكي وأوروبي يرى بأن توسع هذه الكتلة يقضي على آمال حلّ الدولتين، وهذا ما يسهم في ردع "إسرائيل" عن التوجه للتوسع فيها، أو حتى لإكمال مقاطع الجدار حولها، ويفسر استخدام التوسع في هذه الكتلة كردٍّ سياسي على تطورات ترى فيها "إسرائيل" من طرفها تهديداً لمصالحها.

نوف زيون نحو المرحلة الثالثة:

بدأ مشروع نوف زيون Nof Zion كاستثمار لشركة "ديغال" للاستثمار العقاري Digal Investments & Holdings Ltd.، كمبادرة خاصة لتأسيس ضاحية سكنية راقية تخصص للأثرياء على السفح الشمالي لجبل المكبر في مواجهة البلدة القديمة للقدس، وكانت موجهة أساساً للمشترين اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية[65]، وقد انتهى العمل في المرحلة الأولى منه خلال سنة 2008 بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة. واجه مشروع نوف زيون في ذلك الوقت تعثراً في البيع والتسويق، حتى إن الشركة المستثمرة عرضت على أطراف عربية وإسلامية إمكانية بيع المرحلة بأكملها من خلال وسطاء[66]. بقي المشروع متعثراً حتى سنة 2011، حيث جرت تسوية أزمته المالية بدخول شركاء جدد، وبحصوله على رعاية وزارة الإسكان وبلدية الاحتلال في القدس لتخصص المستعمرة لليهود المتدينين، فاستؤنف العمل بالمرحلة الثانية التي انتهت في أواخر سنة 2013. وقد وضع وزير الإسكان الإسرائيلي حجر الأساس للمرحلة

الثالثة من هذه المستعمرة في آب/ أغسطس 2013[67]. وتطمح مراحل التوسع الثانية والثالثة إلى حلّ مشكلة عزلة هذه المستعمرة عن الأحياء السكنية اليهودية، من خلال محاولة ربطها بمستعمرة تلبيوت الشرقية الواقعة إلى الجنوب الغربي لنوف زيون.

خريطة 6/4: مستعمرة نوف زيون

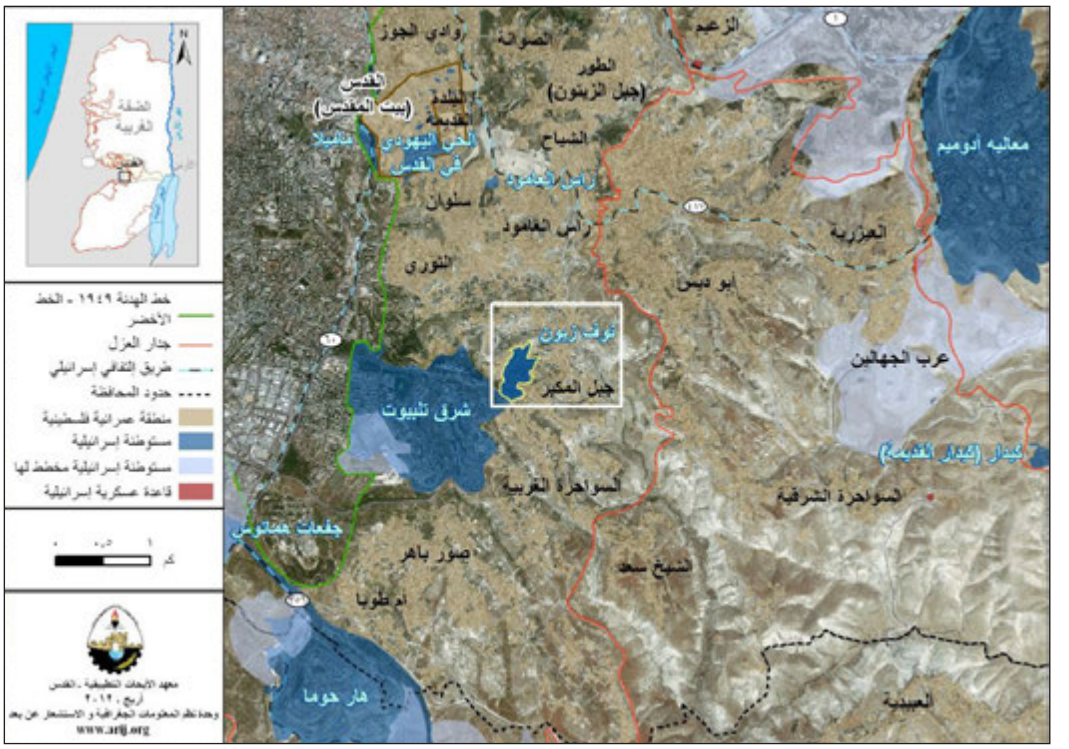

في المحصلة، فقد شهدت سنتا 2012–2013 إقرار بناء 14,462 وحدة سكنية في مستعمرات القدس، تركزت بشكل أساسي على مستعمرات القاطع الجنوبي التي خصص لها 47% من تلك الوحدات السكنية، تليها مستعمرات القاطع الشمالي التي خصص لها 24% من الوحدات السكنية المقرة خلال السنتين. ولو أضيفت للتحليل الوحدات السكنية المقرة خلال سنة 2011 كما في الجدول 6/10، فيمكن استنتاج تغير أساسي في سياسات التخطيط الاستيطانية تجاه القدس؛ من التفكير بأطواق استيطانية مركزية وداخلية وخارجية لم تتمكن من تحقيق الجذب السكاني المأمول في ظلّ تباعدها وعزلتها عن المركز اليهودي غربي القدس، إلى سياسة أكثر واقعية وتحفظاً تتبنى تشكيل قاطعين استيطانيين عرضيين في الجنوب والشمال يتصلان بالمركز اليهودي غربي القدس اتصالاً مباشراً، ويشكلان امتداداً طبيعياً له، ويطوقان البلدة القديمة ويعزلانها عن معظم الكتلة السكانية الفلسطينية المتركزة في الأحياء الأبعد.

جدول 6/10: أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستعمرات القدس وباقي الضفة الغربية 2011–2013[68]

الفئة	العدد	النسبة (%)	الطاقة الاستيعابية المتوقعة
الوحدات المقرة في القاطع الجنوبي	18,165	44.6	61,761
الوحدات المقرة في القاطع الشمالي	4,953	12.2	16,840
الوحدات المقرة في بقية مستعمرات القدس والضفة الغربية	17,600	43.2	59,840
إجمالي الوحدات المقرة	40,718	100	138,441

3. بنى تحتية تعزز التواجد اليهودي:

يمكن قراءة اتجاهات الاستيطان ذاتها في البنى التحتية التي تعمل بلدية الاحتلال في القدس على تأسيسها، فقاطع المستعمرات الجنوبي يجري تعزيزه بالطريق الاستيطاني رقم 50 الذي يصله بالمركز اليهودي غربي القدس المحتلة، وقاطع المستعمرات الشمالي يجري تعزيزه بالطريق الاستيطاني رقم 21 الذي يصله بمنطقة عطاروت الصناعية المقامة على أراضي قلنديا، بينما يهدف مشروع القطار الهوائي إلى جذب المزيد من الزوار اليهود إلى المنطقة الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى حيث ساحة البراق والمعالم التهويدية من حولها.

الطريق رقم 50:

خلال سنة 2013 بدأت شركة تطوير القدس – موريا Moriah، التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، بشق الطريق الاستيطاني رقم 50 الذي يهدف إلى تأمين ربط مباشر بين قاطع المستعمرات الجنوبي والمركز اليهودي غربي مدينة القدس، فيعزز بذلك فرص نجاح هذا القاطع في جذب السكان اليهود. يهدف هذا الطريق في الوقت عينه إلى ربط سكان كتلة غوش عتصيون الاستيطانية في بيت لحم بالمركز اليهودي لمدينة القدس من خلال اتصاله بالطريق الاستيطاني رقم 60 الواصل لتلك المستعمرات، مستحدثاً بذلك تواصلاً جغرافياً بين القدس بحدودها البلدية وكتلة غوش عتصيون جنوباً. وتبلغ الميزانية المقدرة لهذا الطريق نحو 1.1 مليار دولار، إذ سيكون طريقاً سريعاً متعدد

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

المسارب والخدمات، ويتوقع أن يلتهم 238 دونماً من أراضي بلدتي بيت صفافا وشرفات، وأن يحوِّل كلتا البلدتين إلى ضواحي هامشية لا تملك أيّ تواصل جغرافي مع أيّ كتلة سكانية فلسطينية في مدينة القدس[69].

خريطة 6/5: الطريق رقم 50

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج).

الطريق رقم 21:

في 2013/1/21 بدأت الجرافات الإسرائيلية بالعمل على شقّ طريق يصل مستعمرة رامات شلومو، التي تشكل مركز التوسع في قاطع المستعمرات الشمالي، بمنطقة عطاروت الصناعية المقامة على أراضي قلنديا شمالاً، ويهدف الطريق إلى تعزيز الجذب السكاني لهذه المستعمرة بتوفير فرص عمل لسكانها في المنطقة الصناعية، حيث سيكونون الأقرب والأكثر قدرة على الوصول لمنشآت منطقة عطاروت الصناعية دون أن يضطروا للاحتكاك بالسكان الفلسطينيين في ضاحية بيت حنينا التي تفصل بين المنطقتين. من المتوقع أن يستمر إنشاء هذا الطريق حتى سنة 2015، وأن تصل تكلفته إلى قرابة 30 مليون دولار أمريكي[70].

خريطة 6/6: الطريق رقم 21

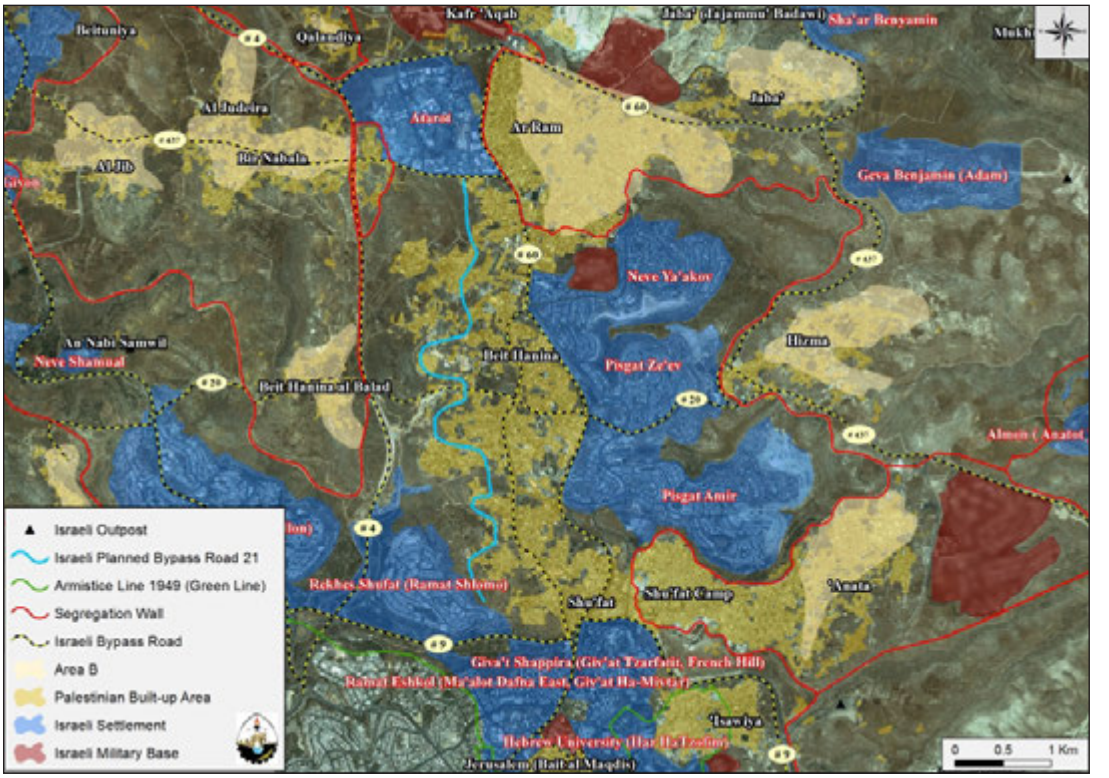

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج).

مشروع القطار الهوائي جنوب البلدة القديمة:

في 2013/5/1، نشرت بلدية القدس على موقعها الإلكتروني خطة لبناء قطار هوائي "تلفريك" لنقل الركاب إلى باب المغاربة مدخل ساحة البراق. وقالت البلدية إن هذا القطار سيتكون من خطين رئيسيين: الأول من جبل الزيتون، والثاني من غربي القدس، وتبلغ طاقة النقل القصوى لهذا القطار بالاتجاهين ما بين 4–6 آلاف مسافر في الساعة[71]. والواضح من المخطط بأن الهدف منه هو جلب أكبر عدد ممكن من السياح اليهود إلى منطقة حائط البراق والحي اليهودي، والتي تشكل بؤرة التواجد اليهودي في البلدة القديمة للقدس، وقد جاء الكشف عن هذا المخطط في أثناء الحملات الانتخابية لمرشحي الانتخابات البلدية في "إسرائيل"، والتي كان رئيس بلدية القدس نير بركات يستعد لخوضها في آب/ أغسطس 2013 أملاً في الفوز بولاية جديدة.

خريطة 6/7: مشروع القطار المعلق للبلدة القديمة أيار/ مايو 2013

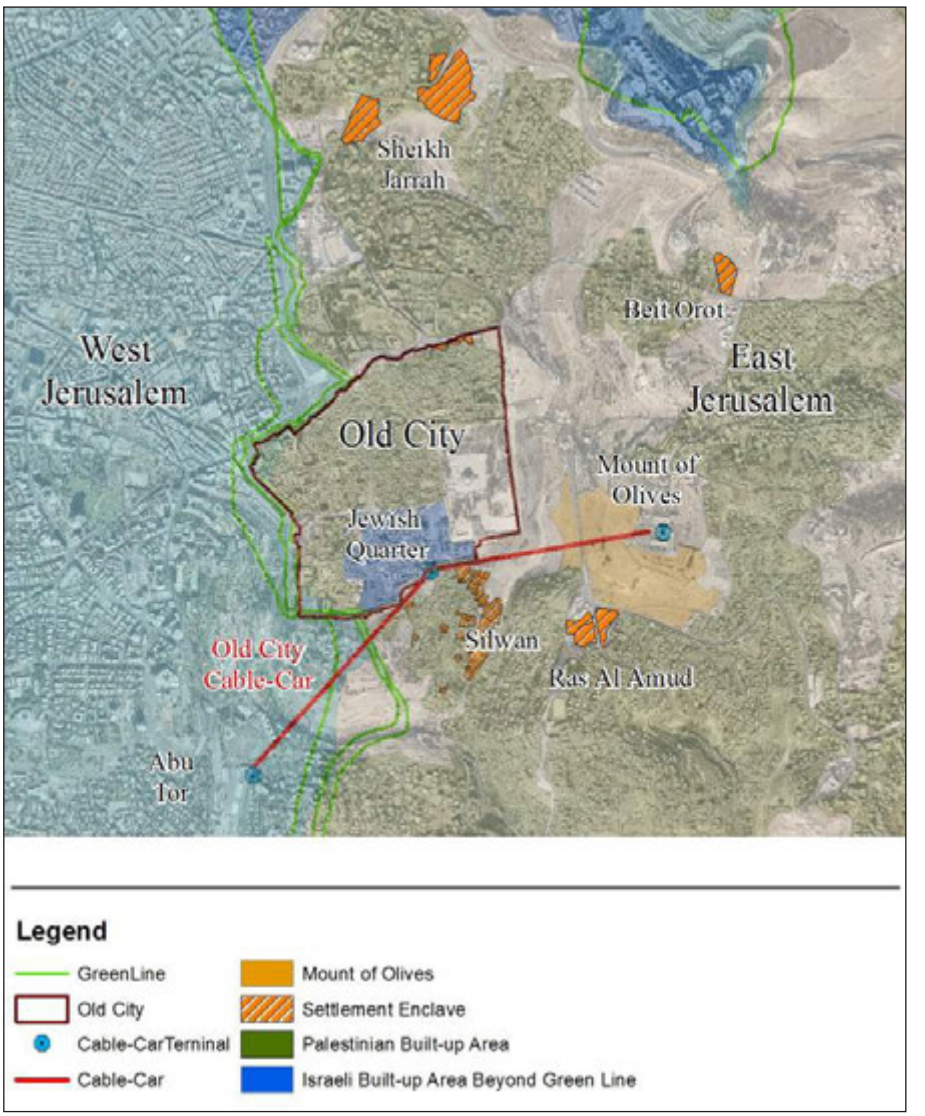

رابعاً: التطورات السياسية المتعلقة بالقدس:

1. تطورات الموقف الأمريكي من القدس:

شهدت سنة 2012 تطورات مهمة في الموقف الأمريكي من القدس، خصوصاً وأنها كانت سنة انتخابات، وشكلت فرصة سانحة للابتزاز الصهيوني وتحصيل المزيد من التنازلات، ويمكن إجمال هذه التطورات بما يلي:

أ. في 2012/7/31 صدر عن الخارجية الأمريكية تقرير الحريات الدينية في العالم International Religious Freedom Report لسنة 2011، وقد حمل هذا التقرير مواقف جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، فبعد أن كان يشار للمسجد بكلمة "الحرم الشريف/ جبل المعبد" تغير الترتيب ليصبح "جبل المعبد/ الحرم الشريف"، كما أزيلت الملاحظة المعتادة في تقارير 2009 و2010 وما قبلهما بداية التقرير والتي تقول بأن "الحرم الشريف هو أحد أقدس البقاع في الإسلام"، وبأن "اليهود يشيرون للمكان عينه باسم جبل المعبد"[72]، في تعديلات تشي بأن التقرير بات يتبنى تسمية "جبل المعبد" كتسمية أساسية للمكان. التطور الأبرز كان انتقاد التقرير لإجراءات الحكومة الإسرائيلية لكونها "تحرم غير المسلمين من فرصة العبادة في جبل المعبد"، منتقداً "السماح فقط للمسلمين بالصلاة" في المسجد، وممارسة الشرطة الإسرائيلية "بإخراج غير المسلمين إذا ظهر أنهم يؤدون صلوات"[73] كما انتقد سياسة الأوقاف الأردنية في "تقييد دخول غير المسلمين إلى المسجد الأقصى وقبة الصخرة" ويقصد التقرير هنا المسجد القبلي، كما أنه انتقد الأوقاف لـ"حظر ارتداء الرموز الدينية غير الإسلامية في الحرم الشريف".

لقد جاء هذا التقرير متقدماً على موقف الحكومة الإسرائيلية نفسها في هذا الشأن، ووضعها في موقع "الدفاع" عن نفسها و"تبرير" سياساتها في منع غير المسلمين من الصلاة في المسجد، وقد جاء تقرير الحريات الدينية لسنة 2012، والصادر منتصف سنة 2013 ليكرس الموقف ذاته[74]، وهذا يعني أن الموقف الأمريكي من المسجد الأقصى قد تغير بالفعل، ولم يكن الأمر مجرد خطأ أو موقف متسرع في التقرير السابق.

ب. إدراج بند "القدس عاصمة إسرائيل" بنداً على البرنامج لانتخابي للمرشحَين، الجمهوري والديموقراطي في السباق الرئاسي.

ج. وضع مؤسسة القدس الدولية، كبرى المؤسسات الشعبية العربية والإسلامية العاملة في مجال القدس على لائحة "الإرهاب" في 2012/10/4[75].

2. اتفاقية رعاية المقدسات:

في 2013/3/31 أُعلن في عمّان عن توقيع اتفاقية لرعاية القدس بين ملك المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس السلطة الفلسطينية، وعنونت لها وكالات الأنباء الأردنية والفلسطينية باسم "اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات". والمراجعة المتأنية لهذه الاتفاقية، وصفة الأطراف الموقعة عليها تخبر من الناحية العملية بأنها لا تحمل أيّ قيمة قانونية، بل ربما لا تحمل أكثر من الصفة الأدبية والاعتبارية.

فالطرف الفلسطيني الموقع لا يملك أيّ دور في القدس بصفته رئيساً للسلطة الفلسطينية، بل إن اتفاقية أوسلو تحرم عليه ذلك، وإن كانت منظمة التحرير الفلسطينية، ودولة فلسطين المفترضة تملك الحق المستقبلي في القدس كجزء من حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني بأسره، وهو ما لم يتحقق بعد. وهذا ما يجرد هذه الاتفاقية من أيّ قيمة قانونية أو واقعية، سوى أنها تعترف بالأمر الواقع القائم وتكرسه أدبياً، وربما تفض أيّ اشتباك محتمل حول تمثيل القدس بعد قبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

وبالرغم من أن وكالات الأنباء الرسمية ومختلف وسائل الإعلام التي تناقلت الخبر عنونت للاتفاقية بأنها "اتفاقية للدفاع عن القدس والمقدسات"، أو "لحماية المسجد الأقصى والمقدسات"، إلا أن الاتفاقية لا تذكر كلمة "حماية" أو شيئاً من مشتقاتها إلا في توصيف الدور التاريخي للشريف الحسين بن علي، ولا تذكر كلمة "الدفاع" سوى في توصيف دور الأردن بكونه "أقدر على العمل للدفاع عن المقدسات الإسلامية..."

علاوة على ذلك، لم يأتِ نصُّ الاتفاقية على ذكر أيّ من الأخطار التي تهدد المسجد الأقصى والمقدسات، فهي تخلو من كلمة "احتلال" أو أيّ من مشتقاتها، ولا تذكر "إسرائيلي" ولا أياً من مشتقاتها، وكذلك الأمر مع كلمة "صهيوني" و"اعتداء" و"انتهاك"[76].

خامساً: التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية

شهدت المستعمرات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية توسعاً ملحوظاً خلال سنة 2012، ففي دراسة تحليلية أجراها معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، أنه منذ بداية سنة 2012 وحتى آب/ أغسطس من السنة نفسها، ومن أصل 199 مستعمرة إسرائيلية هي العدد الكلي للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، نفذت "إسرائيل" أعمال توسع في 151 مستعمرة، أي ما نسبته 76% من العدد الكلي للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وشمل التوسع بناء وإضافة 1,018 بناية و854 كرفاناً (منازل متنقلة) جديداً[77].

وقد استمر التوسع الاستيطاني في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية بوتيرة عالية خلال سنة 2013، حيث إن مُخططات التوسع التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية ممثلة بوزاراتها المختلفة (وزارة البناء والإسكان، ودائرة أراضي "إسرائيل"، والإدارة المدنية الإسرائيلية وغيرها...)، تمّ الإعلان عنها بطريقة تؤكد على حيوية المستعمرات ومكانتها في أيّ اتفاق تسوية نهائي مع الجانب الفلسطيني. وكان قد أُعلن خلال سنة 2012 عن مخططات

وعطاءات لبناء 12,244 وحدة سكنية؛ أما في سنة 2013 فأُعلن عن مخططات وعطاءات لبناء 11,066 وحدة استيطانية في 36 مستعمرة إسرائيلية، في ثماني محافظات فلسطينية من أصل 11 محافظة في الضفة الغربية، أغلبها أي 7,957 وحدة استيطانية (72% من مجموع الوحدات الاستيطانية) في المستعمرات الإسرائيلية الواقعة في المنطقة غرب جدار الفصل العنصري، التي تسعى "إسرائيل" إلى ضمها إلى حدودها[78].

وخلال سنة 2013، صادرت "إسرائيل" ما مساحته 10,800 دونماً من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة للاستعمالات العسكرية والاستيطانية المختلفة، من بينها 196 دونماً شرقي القدس. وقد تمّ مصادرة أكثر من نصف هذه المساحة (5,770 دونماً) في تموز/ يوليو[79]؛ وهو الشهر الذي وافق فيه الطرف الفلسطيني على استئناف مفاوضات التسوية، بعد انقطاع دام نحو ثلاث سنوات.

وأشارت الأرقام الصادرة عن أريج إلى ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية من 240 ألف مستوطن سنة 1990 إلى أكثر من 656 ألف مستوطن سنة 2012، ويقطنون في 196 مستعمرة إسرائيلية، و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك تلك التي تمّ إقامتها في شرقي القدس[80]. وطبقاً لأريج فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ 693 ألف مستوطن سنة 2013[81]. أما إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فتشير إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ 563,546 مستوطناً في نهاية 2012، ويسكنون في 144 مستعمرة، منها قرابة 26 مستعمرة في محافظة القدس[82]. وقد ازداد التعداد السكاني للمستوطنين اليهود في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بنسبة سنوية تتراوح ما بين 4.7–4.9% منذ سنة 2000، في الوقت الذي كان فيه المعدل الطبيعي للنمو السكاني في "إسرائيل" هو 1.7%.

وقد أصرت "إسرائيل" على متابعة أنشطتها الاستيطانية حتى بعد إعادة إطلاق عملية مفاوضات التسوية السلمية؛ فأصدرت السلطات الإسرائيلية موافقتها على طرح عطاءات ومناقصات لـ 1,573 وحدة استيطانية جديدة في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، عند بدء الجولة الأولى من المفاوضات في 2013/7/31[83]. وكشفت صحيفة معاريف Maariv في 2013/7/31 عن اتفاق سري بين نتنياهو ونفتالي بينت رئيس حزب البيت اليهودي لتمرير بناء 4,500 وحدة سكنية بمستعمرات الضفة والقدس. وفي الجولة الثانية من المفاوضات، وبالتحديد، في 2013/8/13، وافقت "إسرائيل" على عطاءات ومناقصات لبناء 2,125 وحدة استيطانية في الضفة الغربية؛ كذلك أصدر نتنياهو قراراً في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 ببناء 1,500 وحدة

استيطانية في القدس، بالتزامن مع الإفراج عن دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين خلال عملية المفاوضات[84]. كما قام وزير دفاع دولة الاحتلال بتجميد قرار الحكومة السابقة، الذي سمح بإقامة مدينة النويعمة الفلسطينية على جزء من أراضي الأغوار، وألغى قرارات للمحاكم الإسرائيلية بتفكيك أربع بؤر استيطانية وعمل على شرعنتها بطرق ملتوية[85].

أما المصادر الإسرائيلية، التي يظهر أنها تحاول التقليل من خطورة الإجراءات الاستيطانية والتهويدية، فتشير إلى أن عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي بدأ العمل فيها في الضفة الغربية سنة 2013 بلغ 2,534 وحدة، بينما كان قد بدأ العمل بـ 1,133 وحدة في 2012[86]، وبلغ عدد الوحدات السكنية التي تمّ الانتهاء من العمل فيها 1,271 وحدة في سنة 2012، بينما بلغ عددها 1,365 وحدة في سنة 2013[87].

سادساً: الاعتداءات الإسرائيلية على الزراعة وعلى مصادر المياه

تعدُّ الزراعة في فلسطين جزءاً أساسياً ومكوناً رئيسياً من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، حيث تمثل عنوان صمود وتحد وتشبث بالأرض المستهدفة بالمصادرة والاستيطان. أدى الحصار الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية خلال سنتي 2012–2013 إلى إحداث أضرار كبيرة في هذا القطاع الزراعي الحيوي من أبرزها:

- تجريف واقتلاع وحرق الأشجار المثمرة والتي تقدر بأكثر من 45 ألف شجرة زيتون، وغيرها الكثير من أشجار الحمضيات بالإضافة إلى تدمير المنشآت الزراعية.
- مصادرة آلاف الدونمات لصالح المستعمرات وإقامة الطرق الالتفافية.
- إغلاق المعابر، الذي أثَّر على الصادرات الزراعية للخارج، كما أثَّر بصورة سلبية على حرية نقل وتسويق السلع الزراعية داخل الوطن، حيث تعرضت بعض هذه السلع وخصوصاً الخضراوات والفواكه للتلف مما أدى إلى تدني أسعارها.
- إغلاق ميناء الصيد في غزة والحد من حركة الصيادين، ما أوقع نحو مليوني دولار خسارة في الثروة السمكية.

وقد واصل الكيان الإسرائيلي اعتداءاته على المزارعين الفلسطينيين والأرض الفلسطينية، فقد أقدم على تجريف أراضي المواطنين الفلسطينيين في الأغوار بداية وإلى هدم قرى عربية هناك بأكملها وتهجير أهلها منها، لا بل وتخريب المحاصيل الزراعية التي تعود للأهالي وحرمانهم من جمعها وقطفها، ناهيك عما يقوم به المستوطنون من رشّ للمحاصيل الفلسطينية بالمبيدات السامة، وقطع آلاف أشجار الزيتون والحمضيات والفاكهة.

ويعاني المزارعون من اعتداءات المستوطنين المسلحين، الذين يقومون بمطاردة المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بهدف إرهابهم وإجبارهم على ترك محاصيلهم الزراعية. فمثلاً، خلال أسبوع (4–2012/10/10)، تمّ تكسير وتحطيم 250 شجرة زيتون، و20 كرمة عنب في محافظات رام الله وبيت لحم ونابلس. ومع بدء موسم قطاف ثمار الزيتون، شهدت أراضي الضفة الغربية تصعيداً ملحوظاً في الاعتداءات؛ وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي في العديد من الحالات تقف إلى جانب المستوطنين، وتوفر لهم الحماية، وتجبر المزارعين الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم[88]. وقد قام الإسرائيليون خلال موسم قطاف الزيتون (2012/11/30–9/15) بتنفيذ أكثر من 76 اعتداء على أشجار الزيتون والمزارعين، منها 70 اعتداء نفذها مستعمرون يهود، وستة اعتداءات نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي؛ فقد تمّ الاعتداء على 2,183 شجرة مثمرة، منها 1,900 شجرة تضررت بالقطع أو الخلع[89]. وفي سنة 2013، قامت قوات الاحتلال والمستوطنون باقتلاع ما يزيد عن 13,057 شجرة مثمرة منها 880 شجرة في شرقي القدس[90].

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير ممنهج للقطاع الزراعي في أثناء عدوانها على قطاع غزة، فيما عُرف بعملية عمود السحاب أو حجارة السجيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. فحسب تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية، بلغت قيمة خسائر قطاع الإنتاج النباتي أكثر من 110 ملايين دولار، شملت خضروات وفواكه مختلفة ومحاصيل حقلية وغيرها، فضلاً عن تدمير ألف بئر زراعية[91]. وقد جرفت قوات الاحتلال خلال هذا العدوان 10,062 شجرة من الأشجار المثمرة (زيتون، وحمضيات، وفواكه)، ودمّرت ما مساحته 1,016 دونماً من الدفيئات الزراعية و2,704 دونمات من الخضروات المكشوفة و467 دونماً من الفراولة و4,271 دونماً من المحاصيل الحقلية. كما دمرت 22 مشتلاً زراعياً ومحطتيْ تجارب ومشتلين تابعة لوزارة الزراعة[92]. كما أن استهداف القوات الإسرائيلية للأراضي الزراعية الفلسطينية، جعل منها أراضٍ منكوبة بالقنابل الفوسفورية White Phosphorus shells واليورانيوم Uranium المنضّب ومختلف الأسلحة المحرمة دولياً[93].

ونتيجة لاستنزاف "إسرائيل" للأحواض الجوفية، وبسبب القيود المفروضة على حفر الآبار وتأهيلها، تقلصت كمية المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين إلى أقل من الكمية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو. حيث كان الفلسطينيون يستخرجون 138 مليون متر مكعب من مياه الأحواض الجوفية للضفة الغربية في سنة 1999 غير أن هذه الكمية انخفضت لتصل إلى أقل من 93 مليون متر مكعب في سنة 2009 وإلى 86.9 مليون متر مكعب في سنة 2011[94]. أما بالنسبة للحوض الساحلي فلقد قدرت كمية الاستخراج في سنة 2011 بـ 178.8 مليون متر مكعب وهو يفوق كمية الاستخراج الآمن للحوض بأكثر من ثلاثة أضعاف. ويعاني الحوض الساحلي من تدهور نوعية المياه، حيث أعلن يوسف إبراهيم رئيس سلطة البيئة لدى الحكومة المقالة في غزة،

في أواخر أيار/ مايو 2013، أن 90% من مياه الخزان الجوفي في قطاع غزة أصبحت غير صالحة للاستخدام الآدمي، نتيجة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بسرقة المياه، وتجريف الآبار الحدودية وعدم ترشيد استخدام المياه. وأكد إبراهيم أن ما نسبته 20% من شواطئ غزة غير صالحة للاستجمام، بسبب ثلوث هذه المساحة بالمياه العادمة[95].

وقد كان من أهم أسباب أزمة المياه في غزة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي قام بإنشاء السدود في المناطق الشمالية الشرقية لمنع وصول المياه من الضفة الغربية، واعتراض المياه الجوفية القادمة لقطاع غزة. إضافة إلى استنزاف المياه عبر حفر آبار لجذب المياه، وحجز مياه الوديان داخل الخط الأخضر، خصوصاً وادي غزة الذي يلعب دوراً في زيادة الرصيد الجوفي. كما حفر الاحتلال أكثر من 24 بئراً في المستعمرات التي تحاصر القطاع لاستنزاف ملايين الأمتار المكعبة من المياه[96].

وذكر تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة 2012، أن المستوطنين اليهود استولوا على عشرات الينابيع الطبيعية في الضفة الغربية المحتلة، ليمنعوا أو يقيدوا وصول الفلسطينيين إلى مصادر المياه. وأضاف أن المستوطنين حولوا أربعين ينبوعاً إلى مواقع سياحية، وقاموا باستخدام بعضها للسباحة، ووضعوا طاولات ومقاعد للتنزه وأعطوها أسماء عبرية. وقد وفَّر ذلك وظائف وإيرادات للمستعمرات[97]، على حساب الفلسطينيين ومعاناتهم.

وبالإضافة إلى التوزيع غير العادل للمياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وسرقة "إسرائيل" للمياه الفلسطينية، تبرز مشكلة عدم وجود شبكات مياه لعدد من التجمعات السكانية الفلسطينية؛ فمثلاً، ترفض "إسرائيل" ربط مساكن الفلسطينيين في المنطقة ج بشبكة المياه، لذلك يتوجب على عشرات الآلاف منهم شراء المياه بشكل دائم، كما أن ذلك يضطرهم في الصيف إلى شراء المياه بأسعار تبلغ أضعاف الأسعار التي يدفعها "جيرانهم" من المستوطنين الإسرائيليين[98].

وتشير إحصاءات المياه في الضفة الغربية، التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء سنة 2010، إلى أن عدد التجمعات السكانية الفلسطينية التي لا يوجد فيها شبكات مياه هو 109 تجمعات سكانية. لذلك يقوم المواطنون في هذه المناطق بالاعتماد على شراء صهاريج المياه بأسعار عالية، وعلى حفر آبار جمع مياه الأمطار كمصادر بديلة، مما يسبب الكثير من المعاناة لهم. ولعل من أغرب الإجراءات التي تقوم بها "إسرائيل"، أنها في الوقت الذي تقوم فيه بسحب المياه من أراضي الفلسطينيين وتستنزف مياههم الجوفية لتزود بها مدنها، تعود وتبيع الفائض منها لهم، حيث بلغت كمية المياه المشتراة سنة 2011 من شركة ميكروت Israel National Water Company (Mekorot) 56.9 مليون متر مكعب في الضفة الغربية (باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" بعد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967)[99].

سابعاً: هدم المباني

تابعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم منازل الفلسطينيين وطرد السكان من منازلَ ومبانٍ عامة، في منطقة ج من الضفة الغربية (وهي المنطقة الخاضعة لسيطرة عسكرية ومدنية إسرائيلية كاملة)، وكذلك في شرقي القدس.

وتشكل معظم عمليات هدم البيوت وطرد السكان انتهاكاً للمادة 53 من ميثاق جنيف الرابع. ووفقاً لإحصاءات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينة المحتلة، فقد هدم خلال 2012 قرابة 540 مبنى في المنطقة المصنفة ج، من بينها 165 مبنى سكنياً بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء، مما أدى إلى تهجير 815 شخصاً أكثر من نصفهم أطفال[100]. ولم يُوافق الاحتلال إلا على 5% من طلبات رخص البناء التي تقدم بها الفلسطينيون في المنطقة ج.

وتشير دراسة لمعهد أريج أن عدد المنازل التي هدمتها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية خلال سنة 2013 بلغ 267 منزلاً منها 95 منزلاً في شرقي القدس. أما المنازل المهددة بالهدم فبلغ عددها 978 منزلاً منها 255 منزلاً في شرقي القدس[101].

وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بأعمال تدمير واسعة للمباني والمرافق العامة، في أثناء عدوانها على قطاع غزة، فيما عُرف بعملية عمود السحاب أو حجارة السجيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وأوضح مركز الميزان لحقوق الإنسان أن عدد المنازل السكنية المدمرة بلغ 963، من بينها 92 دمرت كلياً، ومن بين المنازل المدمرة جزئياً 179 لحقت بها أضرار بالغة؛ ومن بين المنازل المدمرة 52 استهدفت بشكل مباشر. وقال المركز إن قوات الاحتلال دمرت عشرات المنشآت العامة التي لحقت بها أضرار متفاوتة، من بينها عشر مستشفيات ومراكز صحية، و35 مدرسة، ومقرانِ اثنان جامعيان، و15 مؤسسة أهلية، و30 مسجداً، و14 مؤسسة إعلامية ومركز بحثي، و92 منشأة صناعية وتجارية، ومركز تموين تابع لوكالة الأونروا، وثمانية مقرات وزارية (يذكر أن مجمع أبو خضرة يحوي الكثير من المقرات الوزارية، وجرى احتسابه كحالة واحدة)، و14 مقراً أمنياً وشرطياً، وخمسة مقرات لبنوك، وثلاثة ملاعب وأندية رياضية، وثلاثة فنادق، و34 مركبة، وثلاثة مقابر، وجسرين[102].

ثامناً: الجدار العنصري العازل

لم يشهد جدار العزل العنصري أيّ تغيير كبير على حالة بنائه خلال سنة 2013، ومع ذلك، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي تمديداً لسريان مفعول عدد من الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة للاستخدام العسكري وذلك "لغرض بناء الجدار" في عدة مناطق في الضفة الغربية،

منها مدينة بيت جالا غربي بيت لحم، وقرية الولجة شمالي غرب بيت لحم، وقرية بلعين غربي رام الله، وقرية عزون العتمة في قلقيلية، وعلى الجانب الجنوبي من محافظة الخليل. وحسب تقرير أريج الصادر في 2014/3/1، هناك 55 كم من الجدار (7%من الطول الكلي للجدار) تحت البناء؛ بينما استكمل بناء 495 كم (64%) منه، في حين أن هناك 224 كم من الجدار (29%) ما تزال في مرحلة التخطيط[103]. أما التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة 2013، "الأثر الإنساني للجدار"، فذكر أنه بالإضافة إلى ما تمّ إنشاؤه، فما زال 10% من مسار هذا الجدار قيد الإنشاء، و28% منه تمّ التخطيط لبنائه ولم يشرع بالعمل فيه بعد من قبل السلطات الإسرائيلية[104].

وقد تلقى سجل الأمم المتحدة للأضرار حتى تموز/ يوليو 2012، حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، "تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية"، أكثر من 26 ألف شكوى من حدوث ضرر مادي ناجم عن بناء الجدار في شمال الضفة الغربية[105]. وحسب تقرير "الأثر الإنساني للجدار"، يعتمد نحو 11 ألف فلسطيني، يعيشون في 32 مجمعاً تقع خلف مسار الجدار، على حصولهم على تصاريح أو ترتيبات خاصة من أجل مواصلة العيش في منازلهم[106]. وأنه من أجل الوصول إلى الأراضي الزراعية يتم توجيه المزارعين إلى 74 بوابة على الجدار، غالبيتها (أي 52 منها) مفتوحة فقط خلال موسم قطف الزيتون (من تشرين الأول/ أكتوبر إلى كانون الأول/ ديسمبر)[107].

وأضاف التقرير أن 71 مستعمرة من مجموع 150 مستعمرة إسرائيلية في الضفة الغربية تقع خلف الجدار ويقيم ما يزيد على 85% من المستوطنين في المنطقة بين الخط الأخضر ومسار الجدار[108]. وأوضح تقرير "تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية"، أن مصادر العيش الزراعية لما يقرب من 150 تجمعاً فلسطينياً تعرضت للتقويض بشدة بسبب نظام التصاريح والبوابات، التي تقيد قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة وراء الجدار. ويتم رفض غالبية طلبات الحصول على تصاريح عادة، على أساس عدم تمكن المزارع من إثبات "صلته بالأرض" على نحو يرضي السلطات الإسرائيلية. وأجبر فتح "البوابات الزراعية" لفترة محدودة حاملي التصاريح على التوقف عن الزراعة، أو الانتقال من الحاصلات التي تعتمد على العمل الكثيف إلى الحاصلات التي تُروى بمياه الأمطار محدودة القيمة[109].

واستناداً إلى التقرير نفسه، فإنه في أثناء موسم قطاف الزيتون سنة 2011، تمّ رفض نحو 42% من الطلبات، التي قدمت للحصول على تصاريح للوصول إلى مناطق وراء الجدار، والسبب المذكور هو "الدواعي الأمنية" أو عدم وجود "صلة بالأرض"[110].

خريطة 6/8: الأراضي الفلسطينية المعزولة بالجدار الممتد على الخط الأخضر والجدار الشرقي المقترح

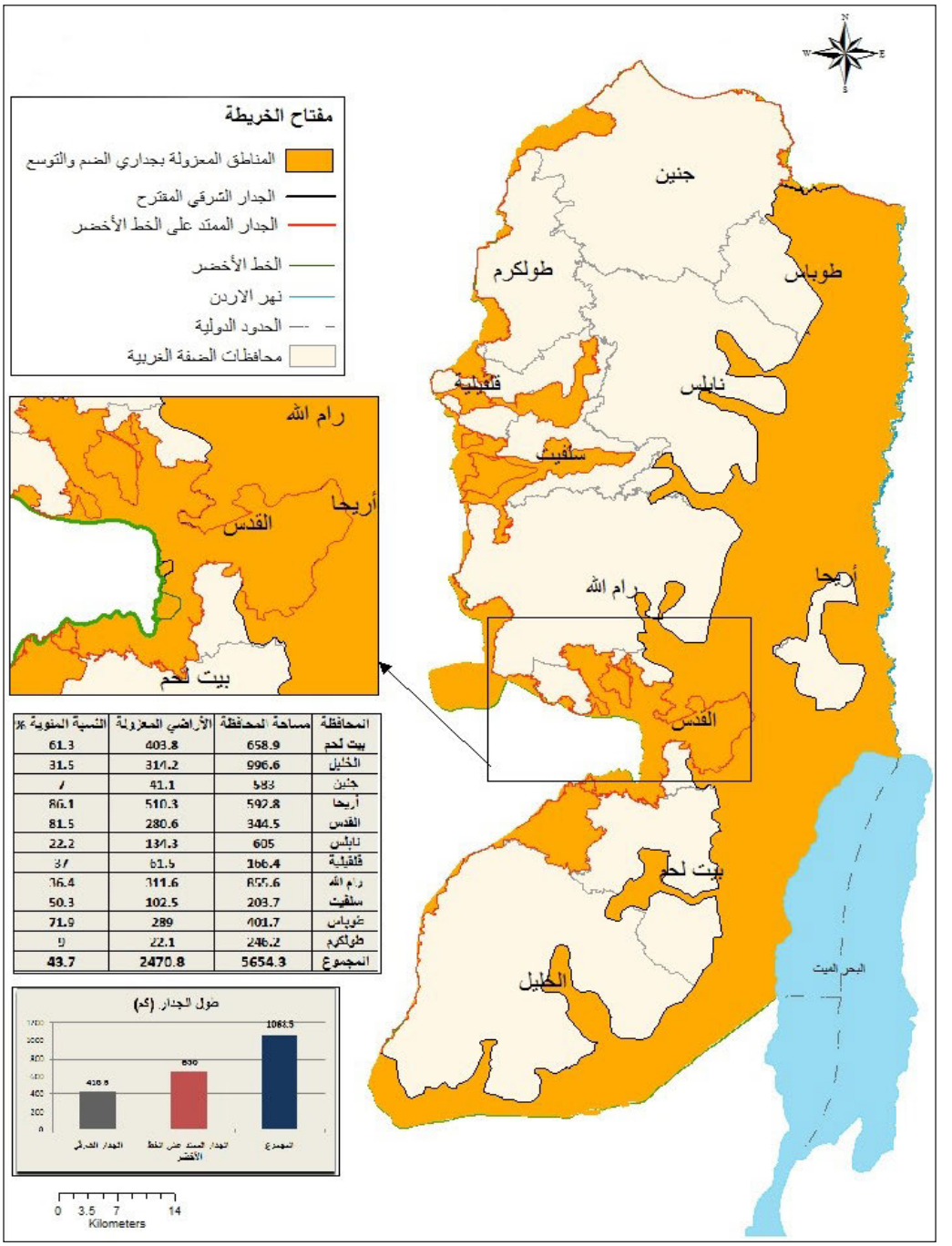

المحافظة	مساحة المحافظة	الأراضي المعزولة	النسبة المئوية %
بيت لحم	658.9	403.8	61.3
الخليل	996.6	314.2	31.5
جنين	583	41.1	/
أريحا	592.8	510.3	86.1
القدس	344.5	280.6	81.5
نابلس	605	134.3	22.2
قلقيلية	166.4	61.5	37
رام الله	855.6	111.6	16.4
سلفيت	203.7	102.5	50.3
طوباس	401.7	289	71.9
طولكرم	246.2	22.1	9
المجموع	5654.3	2470.8	43.7

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الدولة، مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان.

خريطة 6/9: مسار الجدار العازل في الضفة الغربية تموز/ يوليو 2011

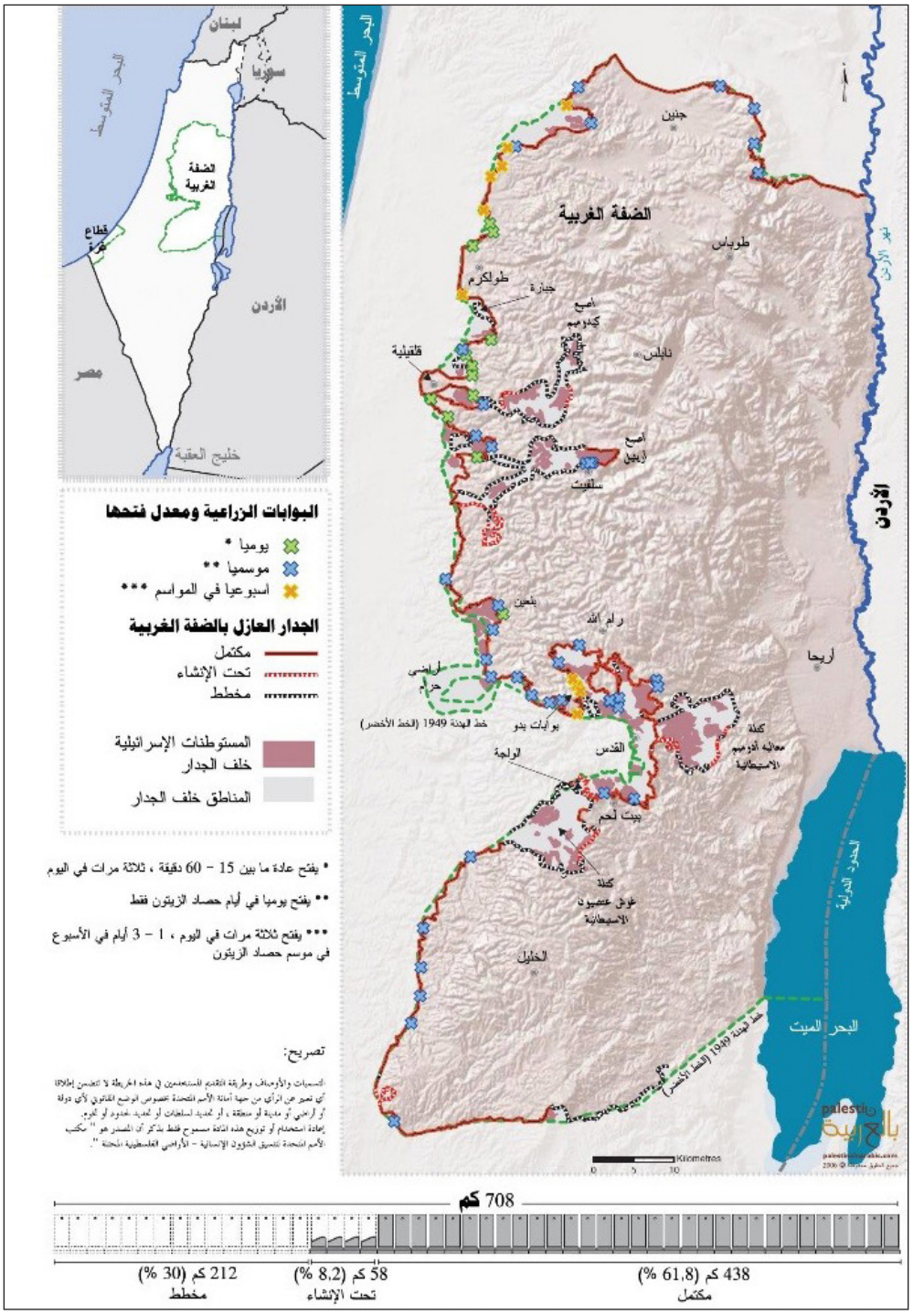

المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجم عن الأصل باللغة الإنجليزية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خريطة 6/10: تأثير الجدار العنصري على الأوضاع الإنسانية 2012[111]

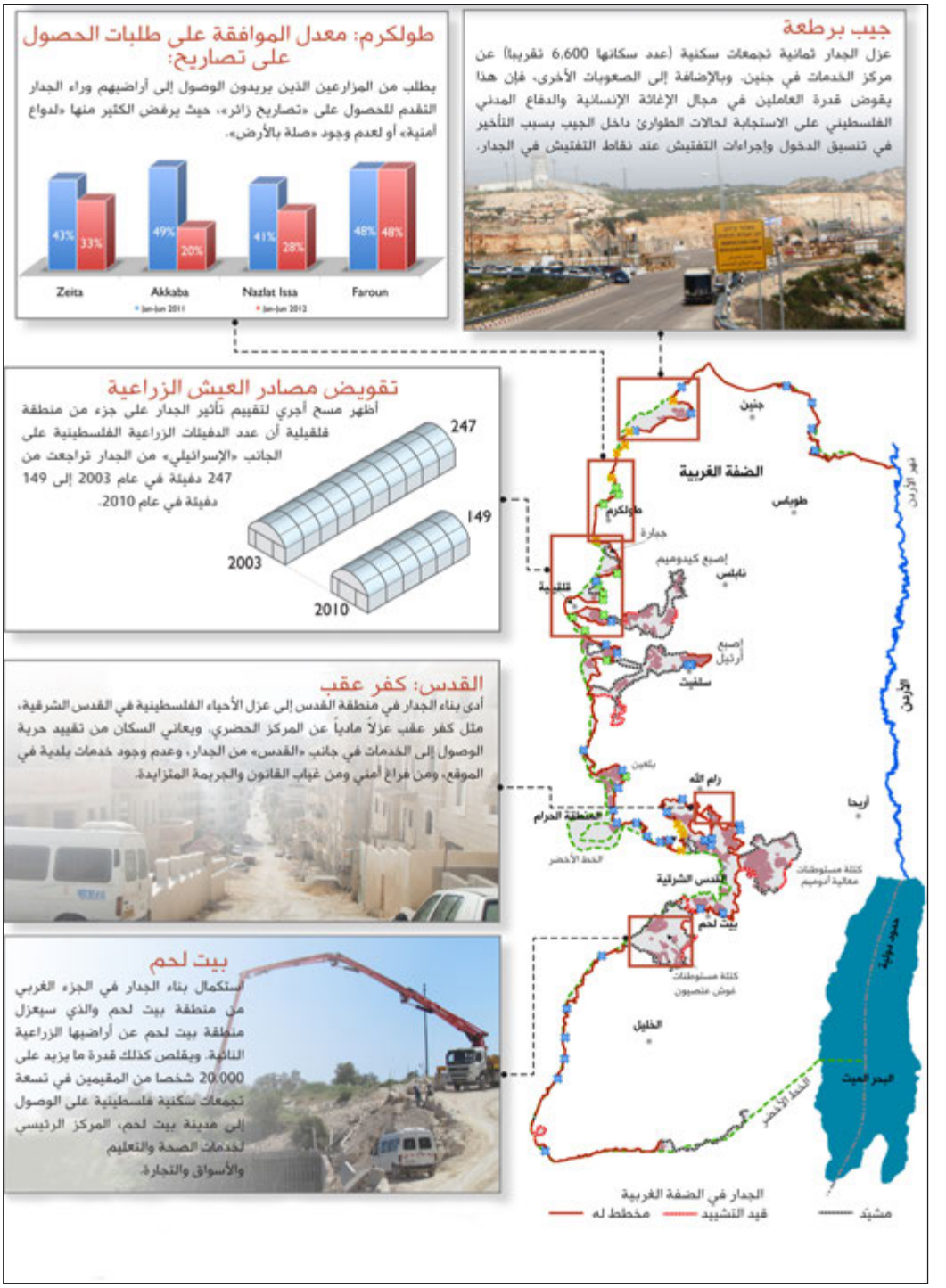

تاسعاً: الطرق الالتفافية والحواجز

واصل الاحتلال الإسرائيلي سياسة تعزيز نفوذه وتسهيل حياة مستوطنيه في الضفة الغربية؛ من خلال التوسع في بناء الطرق. وقال عبد الهادي حنتش، الخبير الفلسطيني في شؤون الاستيطان، أن ما يعرف بـ"الطرق الالتفافية" التي شيدتها "إسرائيل" على أراضي الضفة الغربية يبلغ طولها نحو 900 كم؛ ونبّه إلى وجود مقترحات إسرائيلية بشق طرق جديدة يقدر طولها بنحو 600 كم. وأوضح أن هذه الطرق أدت إلى نهب ما يزيد عن 18 ألف دونم من الأراضي الزراعية الفلسطينية، واقتلاع عشرات الآلاف من أشجار الزيتون والعنب[112].

وحسب المخطط الصهيوني الجديد الذي تمّ تعديله، سيتم الشروع بشق شبكة طرقات جديدة تربط "إسرائيل" بمستعمراتها في الضفة. وقد تمّ الشروع بمخطط شارع رقم 9 الذي سيربط منطقة ساحل البحر قرب الخضيرة بشمال الضفة، وعلى طول عشرين كيلومتراً باتجاه شارع رقم 6 (العابر) ليربط بمفرق باقة وجتّ، بمحاذاة جدار الفصل العنصري، وصولاً إلى منطقة الأغوار والحدود مع الأردن. كما ستصيب أضرار المخطط قرى فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، في المقطع الثاني للمخطط المعروف بشارع رقم 61، وسيصادر نحو 700 دونم بملكية خاصة لأهالي باقة الغربية وجتّ؛ وسيمنع أيّ تواصل جغرافي بين القريتين، وسيبتلع جميع الأراضي التي كانت مخصصة لتوسعهما[113].

وذكر تقرير لمنظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem–The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories، أنه لغاية شباط/ فبراير 2013، خصصت "إسرائيل" 67 كم من شوارع الضفة للاستعمال الحصري أو الحصري تقريباً للإسرائيليين. بل إن "إسرائيل" تحظر على الفلسطينيين حتى قطع قسم من هذه الشوارع بالسيارات، بطريقة تُقيد وصولهم إلى الشوارع المجاورة التي لا يسري عليها الحظر. ونتيجة لذلك يضطر الكثير من المسافرين الفلسطينيين إلى النزول من السيارات وقطع الشارع سيراً على الأقدام والعثور على مواصلات بديلة من الناحية الأخرى[114].

من جهة أخرى، وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينة المحتلة، في المسح الشامل الذي أنهاه في حزيران/ يونيو 2012، حول معيقات الحركة ورسم خرائط، وجود 542 حاجزاً ومعيق حركة، تعيق إمكانية تنقُّل ووصول الفلسطينيين داخل أنحاء الضفة الغربية. وتتضمن هذه المعيقات 61 حاجزاً عسكرياً مأهولاً بالجنود بصورة دائمة (باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر)، و25 حاجزاً جزئياً (تصبح مأهولة بالجنود لأغراض محددة فحسب)، و436 معيقاً لا يشغلها الجنود بما في ذلك متاريس الطرق، والتلال الترابية، والجدران الترابية، وبوابات الطرق، وحواجز الطرق، والخنادق[115].

خريطة 6/11: الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية

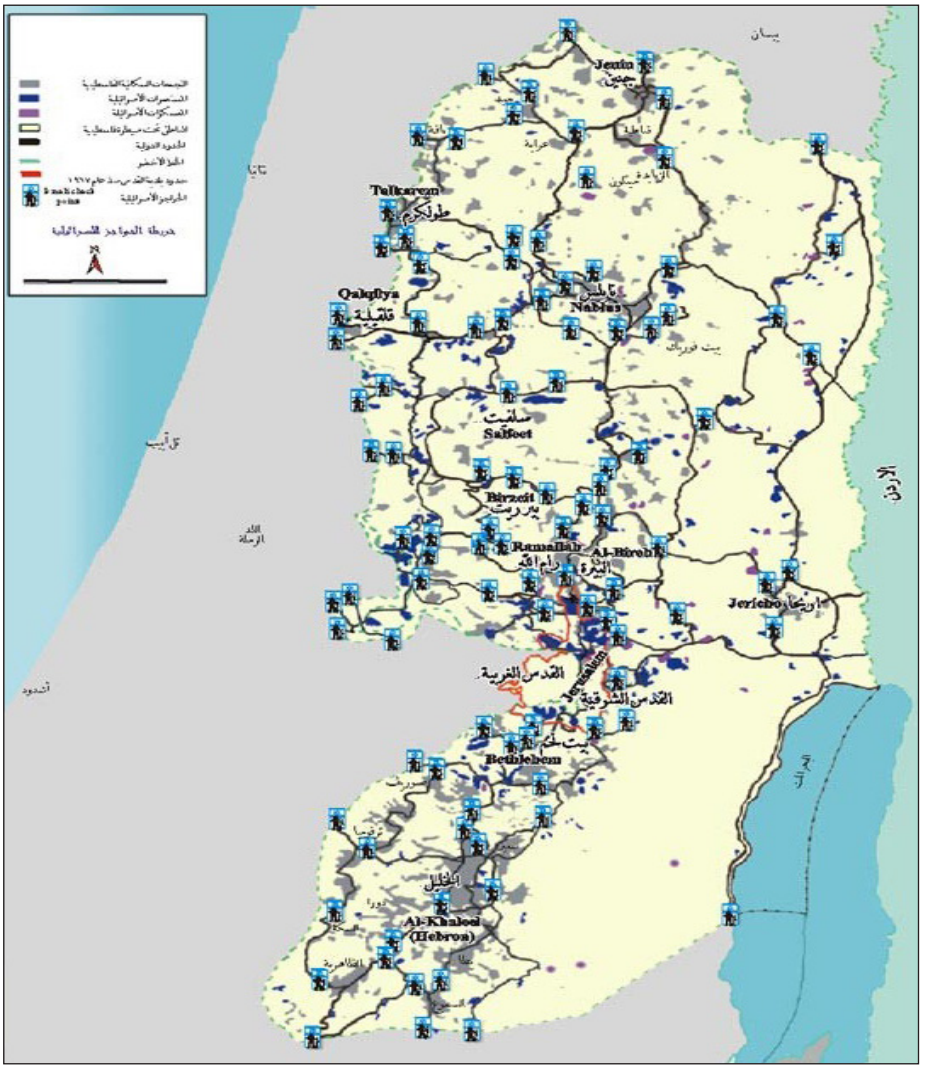

المصدر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).

خلاصة

بناء على هذه القراءة التفصيلية للتطورات المتعلقة بالقدس، فيمكن أن نتوقع في المستقبل القريب أن تواصل جماعات "المعبد" الاستفادة من نفوذها السياسي غير المسبوق، وستعمل على تكثيف الاقتحام للمسجد، وفرض تغيير دائم وحقيقي في قواعد الدخول إليه، ومحاولة شطب الأوقاف الإسلامية بالكامل ووضع المسجد تحت إدارة وزارة الأديان الإسرائيلية، أو على الأقل الوصول لإدارة مشتركة بين الطرفين. ومن المتوقع أن يواصل الميزان الديموغرافي في القدس سَيرهُ لصالح السكان العرب، إلا أن نقطة القوة الأساسية التي ستحاول السلطات الإسرائيلية الاستفادة منها هي حصر أعداد المقدسيين المعزولين خارج الجدار ومحاولة

سحب بطاقات الإقامة الزرقاء منهم. ومن المتوقع أن تستمر وتيرة الاستيطان وتركزها في القاطعين الجنوبي والشمالي، وأن يستمر العمل على إنجاز مشروعات البنية التحتية التي تعزز هذين القاطعين، واحتمالية طرح مشروعات جديدة. وهذا في حال تحققه من شأنه أن يبدأ بكبح الاختلال الديموغرافي لصالح الفلسطينيين في المدينة.

ولا يظهر أن معاناة الشعب الفلسطيني ستتوقف بسبب السياسات الاستيطانية والتهويدية الإسرائيلية؛ إذ لم تؤثر عملية استئناف مفاوضات التسوية السلمية في النصف الثاني من سنة 2013 على حُميّ الاستيطان المستعرة في مناطق الضفة الغربية. والحكومة الإسرائيلية التي تزداد عنصرية وتطرفاً، وإلى جانبها مجتمع صهيوني يسير في الاتجاه ذاته، تتابع بشكل أكثر حدَّة وفعالية برامج مصادرة الأراضي وبناء الوحدات السكنية الاستيطانية، ووضع اليد على مصادر المياه، وتدمير البنى التحتية الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري، وتشييد الطرق الالتفافية.

وفي المدى القريب، من المتوقع أن تستمر السياسات الإسرائيلية نفسها، مُحاولةً الاستفادة من حالة الضعف الفلسطيني، والحالة التي تعانيها عدة بلدان عربية نتيجة استحقاقات عملية التغيير والثورات من صراعات داخلية، ومن موجات مرتدة على مسار التغيير ومن تدخلات خارجية. كما ستستمر في الاستفادة من البيئة الدولية، وخصوصاً الغطاء الأمريكي، في العمل كدولة فوق القانون ولا تخضع للضغط ولا للمحاسبة. غير أن إمكانية إعادة ترتيب الفلسطينيين لبيتهم الداخلي، وإمكانية إطلاقهم انتفاضة جديدة، وإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية بما يخدم مسار الثورات والتغيير لصالح شعوب المنطقة، سيفرض على الطرف الإسرائيلي حسابات جديدة مختلفة.

هوامش الفصل السادس

[1] للاطلاع على النص الإنجليزي للقانون، انظر: الكنيست، في:
http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/HolyPlaces.htm

[2] للمزيد حول هذا المسار القانوني، انظر: هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2012/8/1–2013/8/1** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2013)، ص 36.

[3] Arutz Sheva 7 (Israel National News), 9/8/2012.
قدم مسودة القانون كل من النائب عن حزب الليكود الحاكم زئيف ألكين zeev Elkin، وعن حزب الاتحاد القومي أرييه إلداد Arieh Eldad.

[4] تمّ تحديد أعضاء هذه الكتلة بناء على مواقفهم الأيديولوجية وسلوكهم السياسي تجاه المسجد الأقصى بناء على رصد الباحث (زياد ابحيص)، وهم لا يعلنون عن أنفسهم ككتلة عضوية متماسكة، وإن كانوا يمارسون ذلك بالفعل، ويشكلون كتلة عابرة للأحزاب. انظر تشكيلة الحكومة الإسرائيلية الـ 33، الكنيست، 2013/3/18، في:
http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp

[5] للاطلاع على أسماء رؤساء اللجان في الكنيست، انظر:
http://www.knesset.gov.il/committees/eng/current_chairs_eng.asp

[6] **السبيل**، 2014/2/26.

[7] موقع مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/10/11، انظر: http://www.iaqsa.com/

[8] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/21.

[9] تطور عمل هذا الائتلاف دعا جمعية عير عميم Ir–Amim اليسارية الإسرائيلية إلى عقد يوم دراسي كامل حول تلك المؤسسات وأنشطتها انعقد في 2013/6/2، ونشرت أعماله في 2013/6/10. انظر: مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/6/10.

[10] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2011/8/21–2012/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2012)، ص 36.

[11] **المرجع نفسه**، ص 78.

[12] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2012/8/1–2013/8/1**، ص 49.

[13] مقارنة بين الأرقام المنشورة في: هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2011/8/21–2012/8/21**، ص 79؛ وهشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2012/8/1–2013/8/1**، ص 49.
لا بدّ من التوضيح بأن منهجية احتساب أعداد الحفريات قد تغيرت في التقرير المذكور، إذ عدلت أعداد الحفريات بحلول 2011/8/21 من 38 حفرية كما في: عبد الله ابحيص وزياد الحسن ومريم عيتاني، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2010/8/22–2011/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2011)، ص 32، إلى 41 حفرية كما في: هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2011/8/21–2012/8/21**، ص 79.

[14] *Haaretz*, 6/9/2010.

[15] موقع فلسطينيو 48، 2013/2/6، انظر: http://pls48.net/

[16] ترجمة مؤسسة القدس الدولية، نقلاً عن: *Haaretz*, 14/5/2013.

[17] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/2/14.

[18] للاطلاع على تفاصيل وحيثيات ملف تلة المغاربة، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 261–264.

[19] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/7/1.

[20] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/7/9.

[21] فلسطينيو 48، 2013/5/28.

[22] موقع مركز معلومات وادي حلوة، 2012/9/18، انظر: http://silwanic.net/

[23] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/3.

[24] موقع فلسطين الآن، 2013/9/12، انظر: http://paltimes.net/

[25] **العرب اليوم**، 2012/9/10.

[26] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/3/19.

[27] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/6/10.

[28] لمزيد من الضوء حول خلفيات التفاوض، انظر: **الشرق الأوسط**، 2012/8/7.

[29] انظر مثلاً تحذيرات ملك المغرب في: **القدس العربي**، 2013/12/5.

[30] **القدس العربي**، 2012/2/7.

[31] **الحياة الجديدة**، 2012/2/21.

[32] **الرأي**، عمّان، 2012/9/5.

[33] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2013*, no. 64, table 2.20, p. 147.

[34] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 96, http://www1.cbs.gov.il/shnaton62/shnaton62_all_e.pdf

[35] *Haaretz*, 18/6/2013.

[36] موقع مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان، 2013/1/6، و2014/1/2، انظر: http://www.tadamon-hr.org/

في واقع الأمر أحصت التضامن 27 اعتداء لسنة 2012، و22 اعتداء لسنة 2013، تمت مراجعتها بناء على منهجية التقرير حيث تفصل الاعتداءات على المقدسات في القدس، فبات عدد الاعتداءات في سائر أنحاء فلسطين عدا القدس 18 لسنة 2012، و13 لسنة 2013.

[37] بين يدي هذا النقاش والتحليل للأرقام، لا بدّ من الإشارة إلى أن معظم الأرقام الواردة هنا مستقاة مما يصدره معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، وهو الجهة الوحيدة تقريباً في دولة الاحتلال التي تصدر أرقاماً تفصيلية تتعلق بالقدس، وهو يعتمد على البيانات التي توفرها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ويحللها، ويضيف عليها نتائج دراساته الميدانية، وهذه الأرقام تتأخر عاماً كاملاً عن أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فالدائرة تصدر بيانات 2012 في منتصف سنة 2013، أما معهد القدس للدراسات الإسرائيلية فيصدر بيانات 2011 في نهاية سنة 2013. لذلك نلجأ في العادة للاستعانة بما تصدره دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، التي تصدر المؤشرات الأساسية حول القدس في كتابها السنوي *Statistical Abstract of Israel*، إلا أنه لا يتضمن مؤشرات تفصيلية عن القدس.

[38] See CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, pp. 94–95; CBS, *Statistical Abstract of Israel 2012*, no. 63, table 2.5, pp. 96–97, http://www1.cbs.gov.il/shnaton63/shnaton63_all_e.pdf; and CBS, *Statistical Abstract of Israel 2013*, no. 64, table 2.14, pp. 121–122.

[39] تتفاوت المصادر في تقييم أعداد هؤلاء، وتتراوح التقديرات بين 22–90 ألف مقدسي، ولعل الرقم الأقرب للدقة هو في حدود 55 ألفاً. انظر مثلاً:

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs–occupied Palestinian territory (OCHA–oPt), East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns, December 2012, p. 1, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_Jerusalem_FactSheet_December_2012_english.pdf

[40] Maya Chochen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2009/2010* (Jerusalem: JIIS, 2010), p. 11; Maya Chochen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011* (Jerusalem: JIIS, 2011), p. 9; Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2012* (Jerusalem: JIIS, 2012), p. 9; and Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013* (Jerusalem: JIIS, 2013), p. 9.

[41] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 27.

[42] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2012*, p. 12.

[43] *Ibid.*, p.16.

[44] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 22.

[45] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2012*, p. 19.

[46] *Ibid.*

[47] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 9.

[48] *Ibid.*, p. 24.

[49] مركز أبحاث الأراضي – القدس، تجريف 16 بركساً سكنياً وزراعياً لبدو عرب الجهالين على أراضي الجيب، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/4/20، انظر:
http://www.poica.org/details.php?Article=3925

[50] **القدس**، 2012/6/9.

[51] معاً، 2014/2/17.

[52] وفا، 2014/3/12.

[53] OCHA–oPt, Bedouin Relocation: Threat of Displacement in the Jerusalem Periphery, September 2011, p. 1, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bedouin_FactSheet_October_2011_english.pdf

[54] موقع المقدسي لتنمية المجتمع، تقرير هدم المنازل بالقدس الشرقية لعام 2013، انظر: http://www.al-maqdese.org/ar

[55] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2012*, p. 34; and Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 35.

[56] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 33.

[57] *Ibid.*, p. 38.

[58] بناء على فرز إحصائي لليوميات أجراه الباحث (زياد ابحيص).

[59] OCHA–oPt, Map of the West Bank Access Restrictions–Jerusalem, December 2011, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_closure_map_2011_12_21_jerusalem.pdf; and OCHA–oPt, Map of the West Bank Access Restrictions–Jerusalem, December 2012, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_closure_map_2013_04_21_jerusalem.pdf

[60] OCHA–oPt, Map of the West Bank Access Restrictions–Jerusalem, December 2012.

[61] أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013؛ وانظر أيضاً:
The Applied Research Institute–Jerusalem (ARIJ), Weeks Before the End of the Year 2012: Israel Escalates its Colonial Activities in Palestine, Project for Monitoring Israeli Occupation Activities (POICA), 10/1/2013, http://www.poica.org/details.php?Article=4786

[62] لمراجعة عدد المستعمرات المقر في القدس عموماً، وفي مستعمرات القاطع الجنوبي خصوصاً (هار حوما، جيلو، هارجيلو، جفعات هماتوس)، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 280–281.

[63] في واقع الأمر كانت الدفعة الأولى الكبيرة من الوحدات السكنية في رامات شلومو قد أقرت سنة 2011، إذ أقر فيها بناء 1,299 وحدة سكنية، انظر: **المرجع نفسه**.

[64] Statistics on Settlements and Settler Population, B'Tselem–The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 8/8/2013, http://www.btselem.org/settlements/statistics

[65] لهذه الغاية تعاقدت الشركة المستثمرة مع مجموعة غيتا جالبوت Gita Galbut لتتولى تسويق المشروع في الولايات المتحدة تحديداً.

[66] تمّ تداول هذا المشروع على نطاق محدود في أوساط رسمية ومؤسساتية معنية بالقدس، وشهد الباحث (زياد ابحيص) تداوله خلال تلك الفترة.

[67] أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

[68] تمّ إعداد هذا الجدول اعتماداً على جدول 6/9، واعتماداً على إحصائية سنة 2011 في: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 280–281؛ وتمّ احتساب الطاقة الاستيعابية للسكان بناء على متوسط حجم الأسرة اليهودية في القدس لسنة 2011 وتساوي 3.4 أفراد، انظر:
Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 26.

[69] أريج، بتكلفة قدرها 1.1 مليار دولار: إسرائيل تستولي على 234 دونماً من أراضي بلدتي بيت صفافا وشرفات لشق الطريق الاستيطاني الإسرائيلي رقم 50، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2013/1/9، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=4836

[70] أريج، إسرائيل تبدأ بشق طريق إستيطاني جديد يهدد المنازل الفلسطينية في بلدتي بيت حنينا وشعفاط: الطريق الاستيطاني الإسرائيلي رقم 21، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2013/1/29، انظر:
http://www.poica.org/details.php?Article=4837

[71] Site of Terresrial Jerusalem, 7/5/2013, http://t-j.org.il/

[72] International Religious Freedom Report 2009, U.S. Department of State, 26/10/2009; and International Religious Freedom Report 2010, U.S. Department of State, 17/11/2010.

[73] International Religious Freedom Report for 2011, U.S. Department of State.

[74] International Religious Freedom Report for 2012, U.S. Department of State.

[75] U.S. Department of the Treasury, 10/4/2012, http://www.treasury.gov/

[76] انظر نصّ الاتفاقية الذي نشرته وفا، في: http://wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=151002

[77] أريج، التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة "التطبيق العملي للخطة الاستراتيجية الإسرائيلية لفرض سياسة الأمر الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/11/6، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=5394

[78] أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

[79] المرجع نفسه.

[80] أريج، ازدياد مساحة المستوطنات الإسرائيلية بنسبة 182% خلال 20 عاماً وارتفاع عدد المستوطنين إلى 656 ألفاً؛ وأريج، من ضمنها المناطق المصنفة "أ" و"ب": إسرائيل تمنح مجالس المستوطنات الإسرائيلية السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2013/6/12، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=6344

[81] أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

[82] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/ أغسطس 2013)، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1993.pdf

[83] أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

[84] انظر: **الشرق الأوسط**، 2013/8/1؛ **والدستور**، عمّان، 2013/10/30.

[85] معاً، 2014/1/5.

[86] *Haaretz*, 3/3/2014.

[87] *The Jerusalem Post*, 3/3/2014.

[88] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (4–10 أكتوبر 2012)، 2012/10/11، انظر:
http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=10406:-04-10-2012&catid=95:-2009-2012&Itemid=183

[89] مركز أبحاث الأراضي – القدس، الانتهاكات الإسرائيلية الاستعمارية على الزيتون الفلسطيني خلال موسم القطاف (2012/11/30–9/15)، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/12/3، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=5566

[90] أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

[91] "نقطة تحول" لإعادة هيكلته والتغلب على الحصار: خسائر القطاع الزراعي في غزة تعدّت نصف مليار دولار، مجلة **العودة**، العدد 65، السنة السادسة، شباط/ فبراير 2013، انظر:
http://www.alawda-mag.com/Default.asp?ContentID=880&menuID=8

[92] **المرجع نفسه**.

[93] **المرجع نفسه**.

[94] انظر: أريج، معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج) يحتفل في اليوم العالمي للبيئة تحت الشعار الدولي "فكّر– كُلْ– وفّرّ"، انظر: http://www.arij.org/index.php?option=com_content&view=article&id=459&Itemid=62

[95] **الغد**، 2013/5/27.

[96] **حياة وسوق**، ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن **الحياة الجديدة**، 3–2011/7/9، السنة الأولى، العدد 11، انظر: http://www.alhayat-j.com/sooq/economic%2011.pdf

[97] OCHA–oPt, The Humanitarian Impact of the Takeover of Palestinian Water Springs by Israeli Settlers, March 2012, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_springs_report_march_2012_english.pdf

[98] *Haaretz*, 10/9/2012.

[99] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) في فلسطين حسب المحافظة والسنة، 2007–2011، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/tab5.htm

[100] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية، ورقة حقائق، كانون الثاني/ يناير 2013، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_area_c_factsheet_January_2013_arabic.pdf

[101] أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

[102] **القدس**، 2012/11/22.

[103] أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

[104] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأثر الإنساني للجدار، تموز/ يوليو 2013، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_factsheet_july_2013_arabic.pdf

[105] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية، تموز/ يوليو 2012، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_factsheet_july_2012_arabic.pdf

[106] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأثر الإنساني للجدار، تموز/ يوليو 2013.

[107] المرجع نفسه.

[108] المرجع نفسه.

[109] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية، تموز/ يوليو 2012.

[110] المرجع نفسه.

[111] المرجع نفسه.

[112] **الدستور**، عمّان، 2012/12/28.

[113] معاً، 2013/7/13؛ والجزيرة.نت، 2013/7/12.

[114] قيود على حرية الحركة والتنقل: الحواجز، المعيقات المحسوسة والشوارع الممنوعة، بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، انظر: http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads

[115] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، آب/ أغسطس 2012، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_arabic.pdf

The Palestinian Strategic Report 2012-2013

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2012-2013 الذي يصدر للمرة الثامنة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2013، بل وجانباً من سنة 2014؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 13 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-28-4

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net